وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

التخصص: سياسة عامة

إعداد الطلبة:

- الأحرش جناة
- بالحبيب عائشة
- سماعيل فوزية

تحت إشراف الأستاذ:

د. ركابي صدام

لجنة المناقشة:

د. معمر حفيظة	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د . ركابي صدام	أستاذ مساعد "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. شتحونة حسيبة	أستاذ مساعد "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الشكرٌ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا .

إن من حسن أدب المرء الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم، وعليه نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المؤطر الفاضل الدكتور ركابي صدام من جامعة الوادي وإلى كل الذين ساعدونا في انجاز هذا العمل، وإلى جميع الأساتذة الذين درسونا .

ونختم كلمة شكرنا بالحكمة القائلة

"الناجح يقول عامل الناس كما تحب أن يعاملوك"

"والفاشل يقول اخدع الناس قبل أن يخدعوك"

الإهـــــداء

أولا وقبل ذكر فضل الآخرين نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، يسعدنا أن نقدم أيضا ثمرة جهدنا إلى الوالدين الكريمين على جهودهم معنا طيلة سنين دراستنا آثابهم الله عنا خير الثواب ورزقهم جنات النعيم، وإلى كل عائلتنا الكبيرة أو الصغيرة.

ويسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف على مجهوداته المبذولة.

ونتقدم بالشكر إلى جميع الزملاء والمدرسين الذين تشاركنا معهم سنوات الدراسة بحلوها ومرها، وإلى كل من عاشرناهم بإخلاص ومحبة وشكر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى الأهمية البالغة للاقتصاد الأخضر الذي يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الضارة، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور. كما تشرح الدراسة مفهوم التنمية المستدامة الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح هذه المفاهيم، والمنهج الاستقرائي لاستخلاص الدروس والاستنتاجات من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث تم التركيز على تجربتي مصر وألمانيا. وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يمثل آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال النمو الاقتصادي المتوازن بيئياً واجتماعياً، والذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، المجتمع المدني.

Abstract:

This study aims to highlight the theoretical concepts of a green economy that seeks sustainable economic growth through the efficient use of natural resources and the reduction of harmful emissions, as well as the preservation and protection of the environment from pollution and degradation. The study also explains the concept of sustainable development, which combines economic, social and environmental dimensions with a view to ensuring that the needs of present generations are met without prejudice to future generations' ability to meet their needs.

The study drew on the descriptive approach to illustrating these concepts and the inductive approach to draw lessons and conclusions from the experiences of some of the leading countries in the field of green economy and sustainable development, focusing on the experiences of Egypt and Germany. In conclusion, the study concluded that a green economy is an effective mechanism for achieving sustainable development through environmentally and socially balanced economic growth, which ensures optimal use of natural resources and environmental protection for present and future generations.

Key words: Green economy, sustainable development, dimensions of ustainable development, civil society.

المقدمة

المقدمة

يعتمد النشاط الاقتصادي في جميع الدول على الموارد الطبيعية المتاحة له وتعتبر البيئة أهم مصادر هذه الموارد، ولقد شهدت الأرض مؤخرا استنزافا كبيرا لهذه الموارد مما أدى الى ظهور العديد من الكوارث الطبيعية التي باتت مصدر تهديد واضح للبيئة وللأجيال القادمة، لذلك أصبح الحفاظ عليها ضرورة حتمية لضمان الاستمرار، او بمعنى أدق الاستدام، وللتخفيف من حدة هذه العوامل التي اثرت بشكل واضح على النظام البيئي.

وفي ظل هذه الظروف ولمواجهة هذه التحديات ظهر ما يعرف بالاقتصاد الأخضر الذي دفع العديد من الدول الى التفكير في تطبيقه في جميع المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر صديق للبيئة ويسعى لضمان الرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية المستدامة التي تستدعي تضافر الجهود على المستوى المحلي والدولي ووضع استراتيجيات وسياسات صحيحة للوصول به الى الأهداف المرجوة.

فالاقتصاد الأخضر يعتبر نموذجا للتنمية الاقتصادية ويركز على الجوانب البيئية في الاقتصاد لأنه يعتمد على مفهوم التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

❶ حداثة الموضوع والاهتمام العالمي الذي يحظى به الاقتصاد الأخضر.

❷ تكمن اهمية الدراسة في تبني الاقتصاد الاخضر لما له من قدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

❸ ابراز أهمية الاقتصاد الاخضر كمسار لتحقيق التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع

❶ الاهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع لدى العام والخاص خاصة الاجيال القادمة.

❷ محاولة الاطلاع والتوسع في البحوث الاكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع بغرض فهم الاقتصاد الاخضر ومعرفة دوره واهميته في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة على التعريف بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والى تسليط الضوء على تبني الجزائر لسياسة الاقتصاد الأخضر وعرض اهم المبادرات والمشاريع الوطنية المتخذة في هذا المجال لضمان تنمية عادلة ومستدامة تراعي متطلبات الافراد الحاليين والمستقبليين وتجارب بعض الدول في إطار الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

❶ زينات اسماء نحو تبني الاقتصاد الاخضر في الجزائر واقع وافاق مقال منشور في مجله المشكلة الاقتصادية والتنمية العدد 1، 2023 جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر 22-01-2023.

عالجت هذه الدراسة الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية للانتقال للاقتصاد الاخضر في ظل تراجع مستويات الثروة الاحفورية والتحديات التي تواجهها.

ومن اهم الاهداف التي سلطت عليها الضوء نذكر أهميتها:

- مفهوم الاقتصاد الاخضر وتطوره.
- الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.
- اهمية الاقتصاد بالنسبة للجزائر.
- اليات الانتقال الى الاقتصاد الاخضر واستراتيجيات تبني الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة الى جمله من النتائج نذكر منها:

- ✓ ان الاهتمام العالمي بالاقتصاد الاخضر ادى الى تبني دول العالم للاقتصاد لما له من اهمية كبيرة في الحفاظ على البيئة وتحقيق تنمية اقتصادية من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لدى شعوب العالم.
- ✓ مساهمه الاقتصاد الاخضر في احداث التنويع الاقتصادي من خلال المشاريع الخضراء وخلق فرص العمل.
- ✓ توجه الجزائر نحو الاقتصاد الاخضر يعد ضرورة حتميه في ظل تراجع الثروة الاحفورية ومصدرا بديلا لخلق الثروة وزيادة المداخيل والحفاظ على الموارد الطبيعية لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية.
- ✓ تعمل الجزائر ضمن برامج تنميتها على النهوض بالطاقات المتجددة للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر عن طريق المزج بين الاهداف الاقتصادية والبيئية وهذا ما اثبتته افاق 2030.

❷ آسيا حبيب احمد حنيش اهميه تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاد المال والإعمال المجلد 05، العدد 2 أوت 2021م.

- حيث عالجت هذه الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية وكذا التنويع في الاقتصاد الوطني ومن بين النقاط التي سلطت عليها الضوء.
- التعرف على الاقتصاد الأخضر وفوائده.
- إظهار دور الاقتصاد الأخضر لتعزيز التنمية والتنويع الاقتصادي.
- كذا واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج أهمها:

- ✓ الاقتصاد الأخضر ساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز النقود والعمل على استلامه الموارد الطبيعية.
- ✓ الاقتصاد الأخضر ساهم في إحداث تنويع اقتصادي من خلال المشاريع الخضراء مثل الطاقات المتجددة، وإنشاء السدود والنقل المستدام ...
- ✓ قامت الجزائر بتبني الاقتصاد الأخضر من خلال المشاريع الخضراء التي أنشأتها ومن أبرزها المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل وسد بني هارون.

❸ علي سعيدو، حتمية التوجه للاقتصاد الأخضر كآلية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022. حيث سعت هذه الدراسة هذه الى الوقوف على الإمكانيات التنموية للجزائر خارج قطاع المحروقات والبحث عن بدائل من اجل تنويع الثروة وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية من بين النقاط التي ركزت عليها نذكر:

- مفهوم الاقتصاد الأخضر وآليات التوجه نحوه في الجزائر.
- مقومات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.
- البرنامج والمشاريع التنموية لتعزيز الاقتصاد مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر المحلية والدولية.
- معيقات الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- ✓ أن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تربطهما علاقة جزء بالكل.
- ✓ أن الجزائر تمتلك كل الخيارات اللازمة للانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد
- ✓ حاولت الجزائر كسائر دول العالم تبني مفهوم للاقتصاد الأخضر، إذ قامت بإنجازات مختلفة منها المتعلقة بالطاقات المتجددة والنقل وإدارة المياه وغيرها من الانجازات.
- ✓ أن نجاح تحويل الاقتصاد الاخضر والبرنامج المسطر للجزائر يعتمد على إيرادات الدولة من الجباية النفطية.

✓ غياب الثقافة البيئية للمجتمع والفرد الجزائري.

الإشكالية

إلى أي مدى استطاعت الجزائر تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة؟

الأسئلة الفرعية

❶ ما المقصود بالاقتصاد الأخضر وما هي استراتيجياته؟

❷ هل هناك علاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟

❸ ما هي مشاريع الاقتصاد الأخضر في ظل حماية البيئة بالجزائر؟

الفرضيات

❶ الاقتصاد الأخضر هو طريق لتحقيق التنمية المستدامة.

❷ حاولت الجزائر وضع مجموعة من السياسات تبلورت في برامج ومشاريع لإرساء قواعد الاقتصاد الأخضر.

❸ استطاعت الجزائر تجسيد كل المشاريع والبرامج المسطرة من طرف الحكومة.

منهج البحث

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي بغرض الالمام بمختلف الجوانب النظرية التي تضمنتها الدراسة إضافة الى المنهج الاستقرائي الذي اعتمدنا عليه في معرفة بعض تجارب الدول في الاقتصاد الأخضر واقتراب دراسة الحالة.

الصعوبات

❖ قلة الكتب في مجال الاقتصاد الأخضر.

❖ جل الدراسات اعتمدت على الجانب البيئي والاقتصادي للموضوع.

تصميم الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى فصلين وكل فصل الى مبحثين حيث في الفصل الأول تناولنا في مبحثها الأول مفاهيم وأبعاد الاقتصاد الأخضر وفي المبحث الثاني الى التنمية المستدامة ومؤشراتها وأبعادها، وفي الفصل الثاني الخاص بدراسة حالة الجزائر، فتم تقسيمه الى مبحثين كذلك وتناولنا في المبحث الأول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاقتصاد الأخضر والى البرامج والمشاريع المعززة لتواجد الاقتصاد الأخضر في الجزائر، اما المبحث الثاني فتكلمنا فيه عن الإستراتيجيات واليات تعزيز التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تمهيد

يعتبر كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي تلقى اهتماما متزايدا في عصرنا الحالي، حيث تسعى الى تحقيق توازن مستدام بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وسنتطرق في هذا الفصل الى أهمية دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض الادبيات النظرية المتعلقة بهذين الموضوعين وتسليط الضوء على العلاقة بينهم.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر وأبعاده.**
- ✓ **المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.**

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر وأبعاده

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وتطوره

1- تطور الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر من بين اهم المصطلحات واحدثها في مجال الاقتصاد، وقد صيغ مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عنوان لتقرير رائد أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام 1989 من قبل مجموعة من الاقتصاديين البيئيين بعنوان "مخطط الاقتصاد الأخضر" Bluepnit for a Green Economy

تعددت محطات تطور الاقتصاد الأخضر حيث بدأت أول محطاته كما ذكرنا سابقا سنة 1989 – ثم تلاه جزآن آخران وهي خطة عمل 2: تخضير الاقتصاد العالمي، وخطة عمل 3: قياس التنمية المستدامة.

التقرير الأول ركز على أهمية وضرورة تفعيل دور الاقتصاد في مساعدة السياسة البيئية بينما توسعت التقارير الأخرى لتشمل مشاكل بيئية عالمية مثل: تغير المناخ – واستنفاذ طبقة الأوزون وإزالة الغابات المدارية.

وفي عام 2008 أعيد إحياء مصطلح الاقتصاد الأخضر حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر Green Economy Initiative والتي تهدف الى تشجيع الاستثمار في القطاعات الخضراء وتخضير القطاعات الصديقة للبيئة، حيث نتج عن هذا البرنامج تقرير بعنوان "صفقة جديدة خضراء عالمية" الذي أصدر عام 2009.[1]

وفي شهر يونيو 2009 أصدرت الأمم المتحدة بيانا على مستوى الوكالات يدعم الاقتصاد الأخضر بإعتباره طريقا ضروريا لمعالجة أزمات متعددة.

وفي فيفري 2010 اقر وزراء ورؤساء وفود المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بان مفهوم الاقتصاد الاخضر يمكن ان يعالج بشكل كبير التحديات الحالية وان يوفر فرص التنمية الاقتصادية لجميع الدول.

وفي عام 2012 عقد مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة لمده ثلاثة ايام والذي يعرف باسم ريو+20، واعتمدت الجمعية موضوع الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كأحد موضوعي المؤتمر.

مع بروز الاقتصاد الاخضر أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برامج جديدة لدراسة امكانية اتباع نهج الاقتصاد الاخضر على المستويين الكلي والجزئي.

[1] حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، مجلة معهد التخطيط القومي، العدد 251، فيفري 2014، ص 15-16.

ان ظهور العديد من المنظمات والتحالفات وترويجها لاعتماد الاقتصاد الاخضر "كإئتلاف الاقتصاد الأخضر" وهو جسر بين الاعمال التجارية والمجتمع المدني والحكومة دليل على تبني فكره الاقتصاد الاخضر عالميا ومحليا واهتمامها بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

هذا النهج الاقتصادي الجديد "الاقتصاد الأخضر" او ما يسمى اقتصاد ما بعد الكربون او اقتصاد منخفض الكربون او اقتصاد الطاقة النظيفة هو اقتصاد مخالف للاقتصاد الأسود والمبني أساسا على الطاقة المولدة لغاز الكربون، وهذا النهج الجديد يعتمد عليه في تخفيف الأعباء البيئية المتراكمة وألّا يضيف عليها أعباء جديدة.

2- تعريف الاقتصاد الأخضر

تعددت التعاريف والأراء حول مفهوم الاقتصاد الأخضر ولا يوجد تعريف متفق عليه دوليا، وقد أسفر على عدم الاتفاق اتجاهين متعارضين رأي معارض والأخر مؤيد وهو الرأي الغالب.

ويمكن التعرف على هاته التعريفات في مايلي:

- تعريف برنامج الامم المتحدة للبيئة عام (2012): (UNEP)
- الاقتصاد الاخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين رفاه البشر والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية.
- الاقتصاد الاخضر يؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية، وهو نموذج للتنمية الاقتصادية على اساس التنمية المستدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي، وهو نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع وبيئة نظيف ترفع من المستوى الاقتصادي وتدفع المجتمع نحو حياة أفضل.
- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: أن الاقتصاد الاخضر يعد اداة لفتح آفاق جديدة ومصادر جديدة للنمو وتقليل المخاطر والصدمات الناتجة عن عدم التوازن في الانظمة الطبيعية.[1]
- يعرفه شابل chapple على انه إقتصاد الطاقة النظيفة يتكون اساسا من أربع قطاعات: الطاقات المتجددة – المباني الخضراء (كفاءات الطاقة) – البنية التحتية (كفاءة النقل واستخدام الطاقة) – اعادة التدوير وتحويل النفايات الى طاقة.
- ترى الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) أن مفهوم الإقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والإجتماعي ويهدف الى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية.
- تعرفه وزارة الشؤون البيئية بجنوب إفريقيا: بأنه نظاما للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتوزيع وإستهلاك السلع والخدمات التي تؤدي الى تحسين رفاه الانسان على المدى الطويل.[2]

[1] فاطمة بكدي، **الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق**، مركز الكتاب الأكاديمي، 10 جوان 2019، ص 29.

[2] حسيبة شتحونه، بغداد بنين، **تطور مؤشرات النمو الأخضر في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1990-2015)**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة خنشلة، معهد العلوم الاقتصادية، 2-3 ماي 2018.

مما سبق عرضه من التعاريف السابقة نستنتج أن الاقتصاد الاخضر مفهوم لا يزال قيد التطور والبناء والتجربة ولا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه دوليا.

ونرى ايضا ان نهج الاقتصاد الاخضر اتسع ليشمل عدة مصطلحات كالإقتصاد الدائري، والنمو الاخضر، والوظائف الخضراء، واقتصاد منخفض الكربون، والاقتصاد البيئي او الإيكولوجي.

من خلال تطرقنا للتعاريف السابقة الذكر نرى ان الإقتصاد الأخضر لديه عدة مميزات نذكر منها:

- الاقتصاد الأخضر لا يعتبر بديلا للتنمية المستدامة بل مكملا وقاطرة لها.
- يوفر فرص استثمارية خضراء جديدة.
- يركز على عشرة قطاعات اساسية: (الزراعة، المياه، الطاقة، الصناعة، المواصلات، البنايات، النفايات، السياحة، مصائد الأسماك، الغابات)[1]

الشكل رقم 1: مميزات الاقتصاد الأخضر

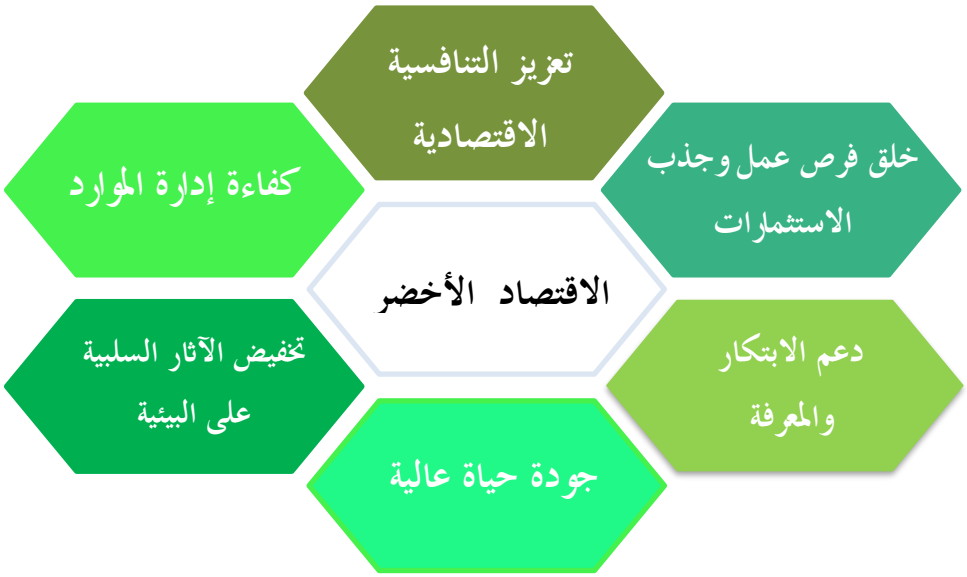

المصدر: ثامر الحيدري، الاقتصاد الأخضر والتغير المناخي، منتدى درر العراق، افريل 2017.

3- أهمية الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر له اهمية بالغة وكبيرة وذلك لأنه اداة لتحقيق العديد من المكاسب ووسيلة ايضا لتحقيق التطور في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية الى جانب المحافظة على البيئة في آن واحد وتتضح هذه الاهمية من خلال النقاط التالية:

- محاربه تدهور البيئة.
- الحد من الاستغلال غير الكفء للموارد الطبيعية ومحاربه إفقار التنوع البيئي.

[1] فاطمة بكدي، نفس المرجع، 31.

- تعظيم فرص الاستغلال الانظف للموارد للحصول على الاستدامة.
- امكانية توفير قطاعات جديدة ووظائف خضراء للانتقال الى تخضير القطاعات التقليدية.
- ضمان حقوق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية.[1]

4- أهداف الاقتصاد الأخضر

اثبتت العديد من الدراسات ان فوائد الاقتصاد الاخضر كثيرة، وبإعتماد سياسات اقتصادية فعالة للحفاظ على البيئة والحد من المخاطر التي تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، ولذلك الاقتصاد الاخضر يهدف الى الاقتصار من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى. ونستطيع أن نلخص الاهداف الاساسية في النقاط التالي:

- مواجهه التحديات البيئية.
- تحفيز النمو الاقتصادي.
- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل.
- توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة.
- توفير الوظائف الخضراء التركيز على الاستثمار في الموارد الطبيعية.
- تحسين حاله الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي.
- التخلص من الفقر.
- تسريع التحول الاقتصادي.[2]

ويتطلب الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر انتهاج مجموعة من السياسات منها:

- مشاركة القطاع الخاص في ممارسات الأعمال ومحاولة استفادة البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤى الجديدة.
- تعزيز برامج التدريب والتعليم.
- تعزيز التعاون بين الحكومة ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص وذلك من خلال تطوير التكنولوجيا الخضراء وانشاء مراكز للبحث والتطوير.
- تعزيز دور المجتمع المدني واشتراك جميع الفاعلين فيه.

[1] آسية حبيب وأحمد حنيش، **أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد2، المجلد 5، 15 أوت 2021، ص 304-305.

[2] دنية مرسلي، سامية عضين، **الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تجارب عالمية ناجحة**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد01، المجلد 02، 2023/01/22، ص149-150.

الشكل رقم 2: أهداف الاقتصاد الأخضر

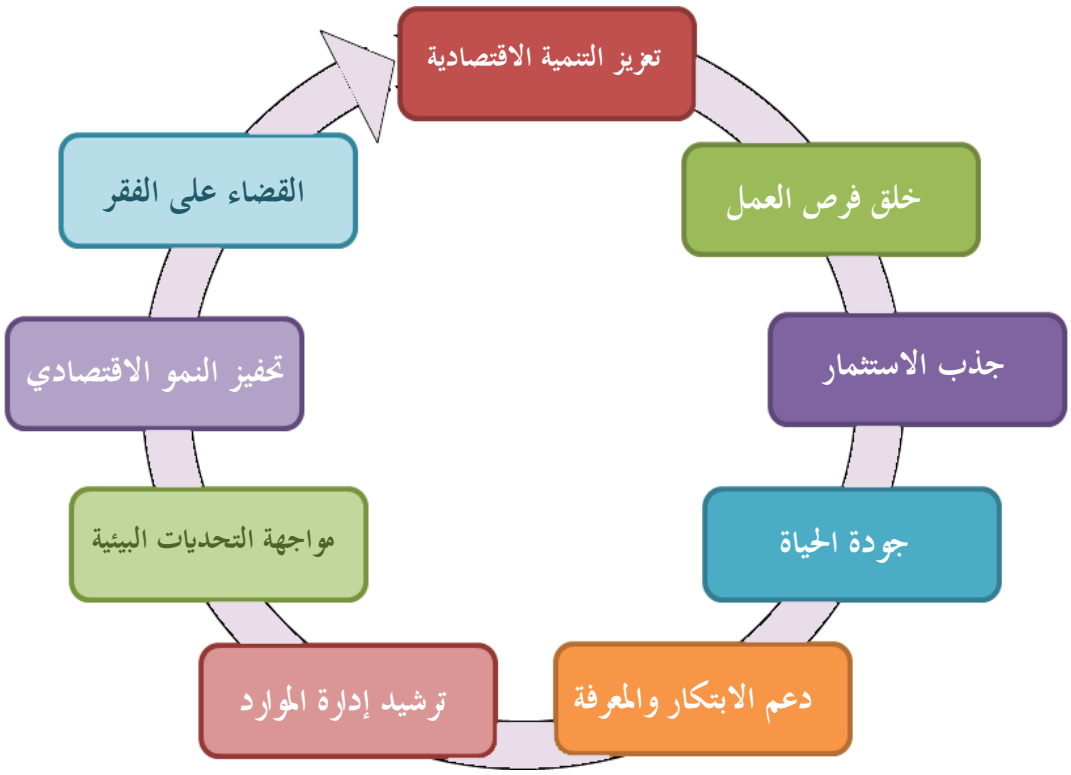

المصدر: **دنية مرسلي، سامية عضين، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- تجارب عالمية ناجحة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد01، المجلد 02، 2023/01/22.**

المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر لا يعتمد فقط على الجانب الاقتصادي بل يتعدى إلى الجوانب الأخرى البيئية والاجتماعية وكذا التكنولوجية، ويتميز الاقتصاد الأخضر بأن له أبعاد مترابطة ومتشابكة فيما بينها حيث أنها تكمل بعضها البعض مشكلة بذلك منظومة متكاملة للاقتصاد الأخضر ونذكر منها: [1]

1- البعد الاقتصادي

حيث يهتم هذا البعد بتحقيق الرخاء وإنتاج السلع والخدمات بصفة مستمرة وذلك دون إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية وكذا الحد من تلوث الهواء والماء والتربة.

ويعتمد هذا البعد على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع وفي المقابل القضاء على الفقر وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تسمح بدورها بتحقيق النمو الأمثل وذلك بأعلى درجة من الكفاءة.

[1] السيد محمود البحري، محمد عامر الشهري، **تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء لاقتصاد الأخضر "بدائل مقترحة"**، مجلة الدراسات التربوية والاساسية "كلية التربية" جامعة دمنهور، العدد 4، المجلد 15، الجزء 5، 2023، ص110.

ويسعى كذلك إلى تحسين التعليم والصحة وتحقيق المساواة في الفرص والتي تعد كلها عناصر جوهرية في التنمية الاقتصادية. فالاقتصاد الأخضر يؤكد على أن المجتمع سوف يسلك مسارا لتحقيق النمو الاقتصادي لزيادة الدخل، ويدعو إلى الابتعاد عن السياسات قصيرة المدى التي تسبب الافقار، وضرورة محافظة المجتمعات على رأس مالها الطبيعي والبشري.

2- البعد الاجتماعي

يهتم هذا البعد بالعلاقات الاجتماعية والإنسانية ويسعى الى تحقيق التوازن وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويجعل من النمو الاقتصادي وسيلة للتلاحم الإنساني والاجتماعي والسياسي[1].

3- البعد البيئي

حيث يركز هذا البعد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ويهدف الى تقليل الانبعاثات الضارة والتلوث البيئي. ويدعو الى استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وفعال.

4- البعد التكنولوجي

يدعو للتحول الى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وأقدر على انقاذ الموارد الطبيعية، ويسعى الى الحد من التلوث ويساعد على تحقيق استقرار المناخ، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر الى استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تلحق الضرر لا بالبيئة ولا بصحة الانسان، وكذا تساعد على تبني أنماط انتاج واستهلاك مستدامة وذلك من خلال عدة إجراءات منها استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، والحد من انبعاث الغازات والاستخدام الأكفأ للمحروقات في جميع بلدان العالم وكذا إدماج التكنولوجيا الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2].

5- البعد الثقافي

حيث يهتم بزيادة الوعي البيئي وإنماء القيم البيئية والاجتماعية وتشجيع السلوكيات المستدامة في المجتمع.

6- البعد السياسي

وهو ضرورة وجود إطار قانوني يشجع ويساند الاقتصاد الأخضر من أجل التحول نحو نماذج اقتصادية أكثر استدامة.

---

[1] مجاهد حازم، السيد حلمي عطوة، **دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة**. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. جامعة المنصورة (70)، 2019، ص 568-645.

[2] السيد محمود البحري، محمد عامر الشهري، المرجع السابق، ص111.

الشكل رقم 3: أبعاد الاقتصاد الأخضر

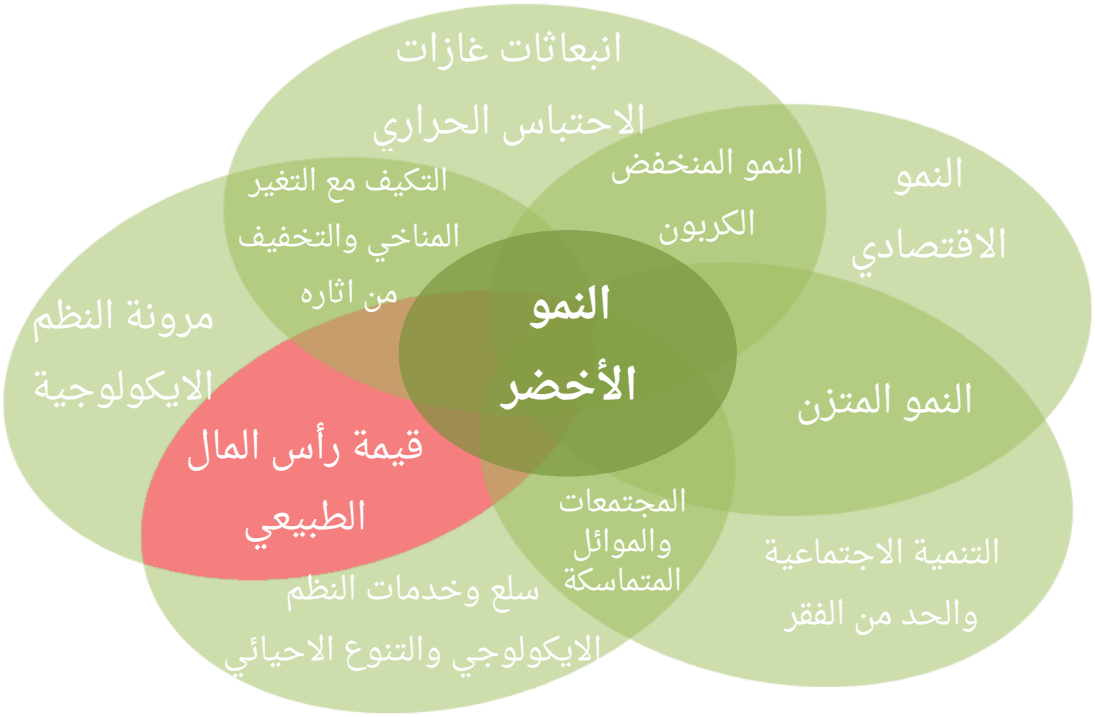

المصدر: محمد عبد القادر الفقهي، يوم البيئة الإقليمي 24 أبريل 2014، ص03.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء في الاقتصاد الأخضر

مؤشرات الاقتصاد الأخضر العالمية

هناك مجموعة من المؤشرات العالمية التي تساعد الخبراء في استخدامها لتصنيف الدول من حيث ترتيبها وآدائها وذلك من خلال المجهودات المبذولة وكذا النتائج المحققة في مجالات الاقتصاد الأخضر وأبعاده.

1- مؤشر الأداء البيئي لعام 2020 (EPI)

وهو ما يعرف بـ Environnemental Performance Index (EPI) حيث يعد هذا المؤشر وسيلة رئيسية لتقييم السياسات البيئية العالمية بالإضافة الى معرفة مدى فاعليتها في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية. ويتكون هذا التقرير من حوالي 180 دولة عالميا، ويخضع لـ 32 مؤشر أداء ضمن 11 فئة.

وقد تميز تقرير عام 2020 ويعتبر التقرير رقم 22، بإضافة مقاييس جديدة ذات تأثير على الغازات الدفيئة والتغيير المناخي بالإضافة الى إدارة النفايات[1]، ويبين الشكل الآتي الفئات المتعمدة في تقييم مؤشر الأداء البيئي لعام 2020.

[1] منصور قسوم، جزيرة معيزي، **التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة في ضوء تجارب دولية رائدة**. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2021، ص 516.

الشكل رقم 4: الفئات المعتمدة في تقييم مؤشر الآداء البيئي 2020

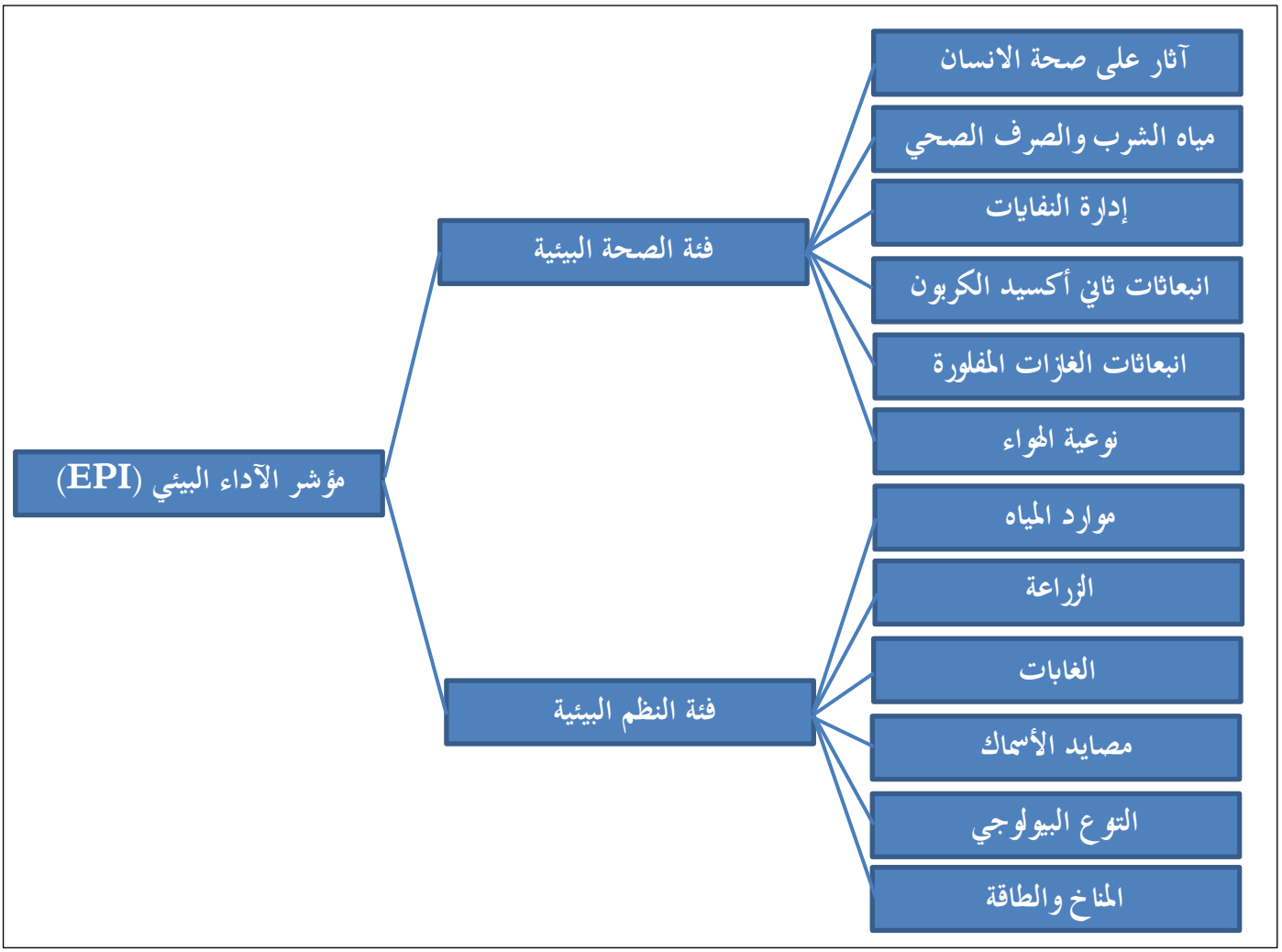

المصدر: مؤشر الآداء البيئي. 2020. المقاييس العالمية البيئية. ترتيب آداء الدول بشأن قضايا الاستدامة. تم الاسترداد من https://epi.yale.edu

بالإضافة الى أن هذا المؤشر EPI لعام 2020 يوفر أساسا كميا لمقارنة وكذا تحليل الآداء البيئي للدول والذي يساهم بدوره في فهم هذا الآداء على غرار هذا فهو يستعمل أحدث البيانات المتاحة لتصنيف الدول من خلال آدائها البيئي.

وسنعرض في الجدول الآتي الدول العشر الأوائل في التصنيف العالمي لمؤشر الآداء البيئي (EPI):

الجدول 1: الدول العشرة الأولى في التصنيف العالمي لمؤشر الأداء البيئي (EPI)

الترتيب العالمي	الدول	النقاط	الفرق
1	الدنمارك	82.5	0.2
2	لوكسمبورج	82.3	0.8
3	سويسرا	81.5	0.2
4	المملكة المتحدة	81.3	1.3
5	فرنسا	80	0.4
6	النمسا	79.6	0.7
7	فنلندا	78.9	0.2
8	السويد	78.7	1
9	النرويج	77.7	0.5
10	ألمانيا	77.2	-

Source: Emerson, W., & Esty, S. (2020). Environmental Performance Index 2020"EPI report 2020", Global metrics for the environment: ranking country performance on sustainability issues. Environmental Performance Index. P12

2- مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (GGEI) [1]

يعتبر Global Green Economy Index أول مؤشر للاقتصاد الأخضر، حيث تم اطلاقه عام 2010، حيث يستعمل من طرف صناع السياسات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص ويستخدم هذا المؤشر GGEI مؤشرات كمية وأخرى نوعية من أجل قياس مدى آداء كل دولة، حيث يركز على أربعة ابعاد رئيسية وهي: حماية رأس المال الطبيعي، كفاءة استخدام الموارد، الاندماج الاجتماعي بالإضافة الى الفرص الاقتصادية الخضراء.

وسنوضح في الشكل الآتي الفئات والأبعاد المعتمدة في تقييم مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي 2020.

[1] نفس المرجع السابق، ص 517-518.

الشكل رقم 5: مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (GGEI) 2020

Source: Frank, R. (2020). Growth index 2020" GGGI TECHNICAL REPORT NO. 16"-Measuring performance in achieving SDG targets. Global Green Economy Index, Seattle. P8.

أما فيما يتعلق بالتصنيف العالمي للدول حسب مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي GGEI فنعرضه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: التصنيف العالمي لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي (GGEI) 2020

الدول	الترتيب	كفاءة والاستدامة	حماية رأس المال	الفرص الاقتصادية	الاندماج الاجتماعي	قيمة المؤشر
السويد	1	87.78	78.14	59.53	94.06	78.72
الدنمارك	2	86.12	73.19	59.68	92.33	76.77
التشيك	3	72.92	83.15	65.49	87.35	76.74
ألمانيا	4	70.37	82.37	63.73	89.49	75.83
النمسا	5	79.21	80.67	56.10	89.31	75.22
فنلندا	6	78.21	71.53	60.34	91.21	74.49
سلوفاكيا	7	71.88	85.53	58.58	84.37	74.25
سويسرا	8	83.26	77.99	48.66	90.93	73.21
ليتوانيا	9	76.42	75.62	52.20	87.10	71.60
هنغاريا	10	63.63	81.47	62.24	80.54	71.40

Source: Frank, R. (2020). Growth index 2020" GGGI TECHNICAL REPORT NO. 16"-Measuring performance in achieving SDG targets. Global Green Economy Index, Seattle. P39.

اما عن مؤشرات قياس الأداء في الاقتصاد الأخضر تتضمن ثلاث أنواع وهي:

1- المؤشرات الاقتصادية

وتتمثل في مدى مساهمة حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية في كفاءة استعمال الموارد وكذا الطاقة من جهة وفي التخفيض والتقليل من النفايات والتلوث من جهة أخرى.

2- المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي

ونعني بها كفاءة استخدام الموارد المتاحة وكذلك نسبة كثافة التلوث سواء على المستوى الاقتصادي الكلي او القطاعي، ونعبر عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية المياه او الطاقة المستعملة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي أو الإجمالي. [1]

3- المؤشرات التجمعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية

ونقصد بها مثل المجاميع الاقتصادية الاجمالية التي تدل على نسبة استهلاك رأس المال الطبيعي، والتي تتضمن المؤشرات المقدمة في أطر العمل المتعلقة بالمحاسبة البيئية وكذا المقترحة ضمن المبادرة الملقبة بـ: "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي" والتي يمكن أن تعبر كذلك عن البعد الصحي والرفاهية الاجتماعية ومختلف الأبعاد الأخرى.

الشكل رقم 6: مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر

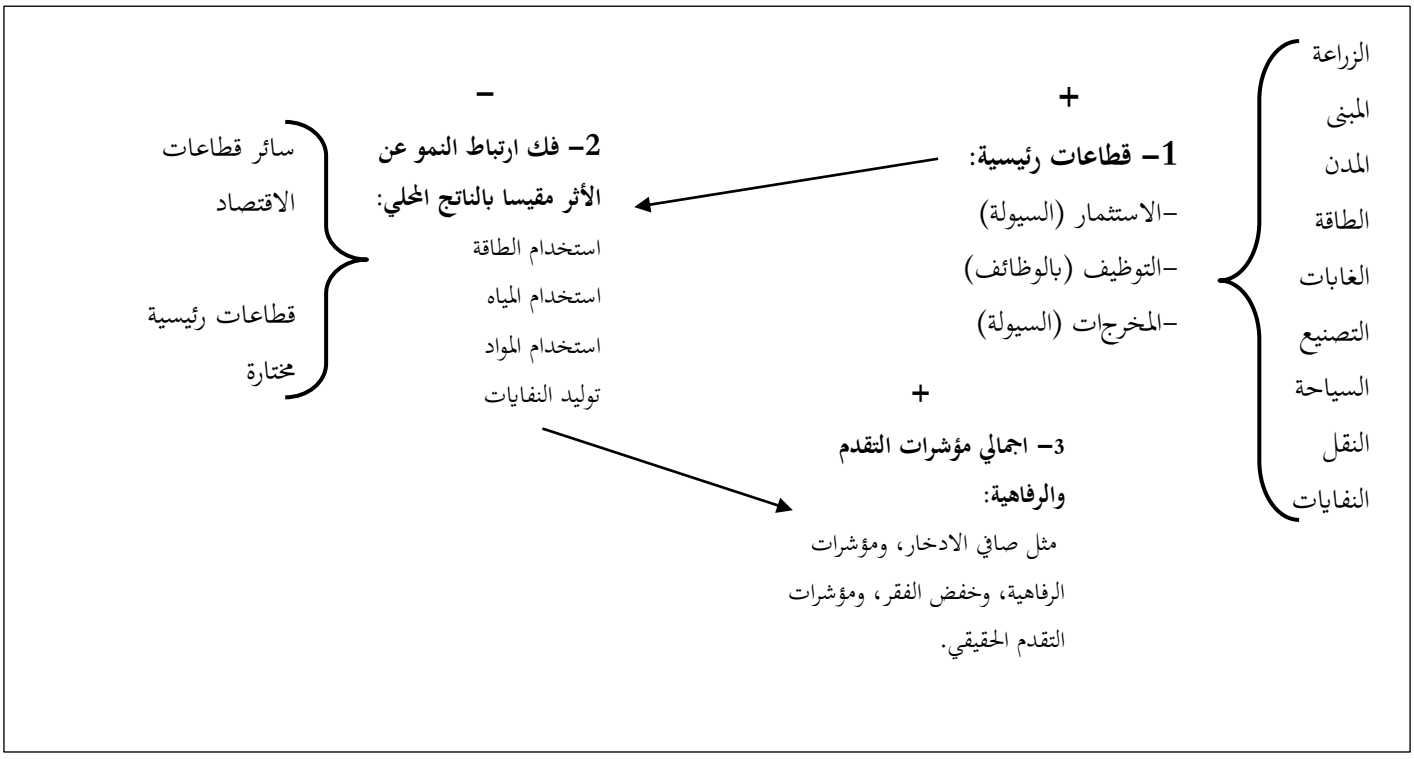

المصدر: نجوى يوسف، وآخرون، الاقتصاد الأخضر المفهوم ومتطلبات التعليم، مجلة العلوم التربوية، 2014.

[1] نجوى يوسف، وآخرون، **الاقتصاد الأخضر المفهوم ومتطلبات التعليم**، مجلة العلوم التربوية، 2014، ص439.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد برز مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة سنة 1980 وذلك من خلال استراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي من أجل حماية الطبيعة. حيث أنها اعتبرت أن تدمير البيئة لم يعد مقتصرا على الدول الصناعية الكبرى فقط بل كذلك تعدى إلى الدول النامية أيضا.[1]

حيث تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي لمفهوم التنمية المستدامة عام 1987 من خلال لجنة برونتلاند بحيث أنها اعتبرتها "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي تعتبر مجموعة من السياسات الموجهة نحو المستقبل".[2]

وعرفتها كذلك على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بإحتياجاتهما.[3]

كما أن تقرير معهد الموارد العالمية WRI 1992 الذي تم نشره سنة 1992 يشمل ما يقارب 20 تعريفا بخصوص مصطلح التنمية المستدامة حيث تم تصنيف هاته التعاريف ضمن أربع مجموعات.[4]

1- التعريف الاقتصادي

ويتمثل في سعي الدول الصناعية إلى خفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وكذا ترشيدها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وأما فيما يخص الدول النامية فتسعى إلى توظيف الموارد لرفع المستوى المعيشي للسكان التي تعاني من الفقر وتحسين البيئة.

2- التعريف الاجتماعي والإنساني

فالتنمية المستدامة تسعى إلى الحفاظ على استقرار النمو السكاني وكذا الرفع من مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق النائية.

---

[1] أسامة معمري، أنور عبيدة، محمد الدينوري سالمي، **نحو الاستفادة من التجارب الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 5، 2018، جامعة الوادي، ص173.

[2] يزيد تقرارت وآخرون، **الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد08، 2017.

[3] ماجدة أبوزنط وعثمان غنيم، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد1، المجلد 36، الجامعة الأردنية 2009، ص24.

[4] نذير غانية، **استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة: دراسة حالة بعض الاقتصادات**، (أطروحة دكتوراه)، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص24.

3- التعريف البيئي

حيث تعني التنمية المستدامة ضرورة حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بالطريقة المثلى من أجل زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، والحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الاقتصادية.

4- التعريف التكنولوجي

ويركز على التقنيات النظيفة وغير مضرة والتي تستعمل أقل قدر من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.[1]

وقد عرف وليام رولكز[2] مدير حماية البيئة الامريكية التنمية المستدامة على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقصة.

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادي الأول 1424هـ الموافق ل: 19 جويلية 2003م، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها "تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

وقد عرفها البنك الدولي على أنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

كما يعرفها أدوارد باربيه "بأنها النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا أو تداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي".[3]

وقد أبرز أدوارد باربيه في أحد دراساته أربع سمات للتنمية المستدامة وهي:

- أنها تختلف عن التنمية من حيث أنها أكثر تداخل وتعقيدا وبالخصوص فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
- أن التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا في المجتمع بينما التنمية تهدف إلى الحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

---

[1] فؤاد عبد المنعم الدكري، **التنمية السياحية في مصر والعلم العربي**، عالم الكتب للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، مصر سنة 2004، ص168.

[2] سليمان كعوان، **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة**، (أطروحة الدكتوراه) تخصص اقتصاد بيئة، جامعة عنابة، الجزائر، سنة 2016، ص76.

[3] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، (ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العملي الدولي حول التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، أفريل 2008 بجامعة سطيف، ص4.

- تداخل الأبعاد والعناصر الكمية للتنمية المستدامة لدرجة صعوبة فصلها عن بعضها البعض.[1]

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وكذا تنفيذ السياسات التنموية من أجل تحسين حياة السكان في المجتمع بشكل عادل وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تعزيز وعي السكان من خلال التوعية البيئية بضرورتها وأهميتها وضرورة المحافظة على البيئة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها.
- تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد الطبيعية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة مما يخدم المجتمع.
- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع من أجل السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف المفصلة للتنمية المستدامة وهي كما يلي:[3]

1- إنهاء الفقر بكافة أنواعه.
2- تأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة للقضاء على الجوع.
3- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والسعي لضمان حياة صحية.
4- تحسين جودة التعليم وتوفير فرص التعليم للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
6- توفير وإتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
7- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
8- تعزيز التوظيف المنتج والنمو الاقتصادي للقادرين على العمل.
9- السعي لتحقيق تصنيع مستدام وتبني الابتكار والابداع.
10- تقليل عدم المساواة داخل وبين الدول.
11- بناء مدن آمنة وإنسانية مستدامة.
12- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.

---

[1] زرنوع ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) 2005-2006، ص130.

[2] رجالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة**، مجلة المعارف، العدد 17، سنة 2014، ص168.

[3] مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها– ابعادها– مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص89.

13- القيام بأفعال مستعجلة لتحسين المناخ.

14- المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.

15- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الايكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.

16- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمساءلة على جميع المستويات.

17- تقوية وسائل التنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

1- أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تسعى في جوهرها الى القضاء على مظاهر الفقر من مجتمعاتنا واللامساواة والأنانيات ونهب الطبيعة وإنحرافات التقدم العلمي كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الإستفادة من الموارد الطبيعية، وقد أكد العديد من الخبراء في اللجنة الدولية لتغير المناخ بما لا شك فيه أن نشاط الإنسان هو المسؤول عن الأخطار التي وصل إليها مستقبل البشرية.

وتسعى كل الدول لتعزيز التنمية المستدامة من خلال ضمان الأمن وتقليص الفوارق الاقتصادية بين الأفراد وضمان الرفاهية والتعليم وتتجلى التنمية المستدامة من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية والقدرة على الاختيار للوصول بهم الى مستوى رفيع من الحياة.

والتنمية المستدامة تتحقق من خلال أبعادها الثلاثة: البيئة والاجتماعية والاقتصادية التي تتفاعل وتتكامل فيما بينهما.[1]

البعد البيئي

ويتمثل البعد البيئي في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية مع المحافظة على الأمن البيئي من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي وإستدامة الموارد الطبيعية حيث يهدف البعد البيئي الى تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي كما يهدف الى تحقيق التوازن أيضا بين نشاطات الانسان والأنظمة المحيطة بها، حيث لابد من وضع حدود للإستهلاك والاستنزاف ولا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال لأن عدم احترام هذه الحدود سيؤدي الى تدهور البيئة لذلك وجب الالزام بهذه الحدود لكل المخالفات التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على عوامل الحياة على الأرض.

حيث تسعى كل دول العالم الى حماية البيئة والحفاظ على مواردها من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية والتي تسعى الى استخدام الطاقة المتجددة وتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة.

[1] جمال المتولي جمعة، **أبعاد التنمية**، مجلة الأهرام اليومي، العدد 49202، 22 أوت 2021، ص 1.

وقد أصبح الاهتمام والحاجة الى التنمية المستدامة أمر ضروري وذلك بعد أن كان العالم يتجه لمجموعة من الكوارث البشرية والبيئية التي لها انعكاس خطير على حياة المجتمعات منها: الاحتباس الحراري وتزايد النمو السكاني، الفقر، التدهور البيئي، التصحر، فقدان التنوع البيولوجي، لذلك وجب وضع العديد من القوانين والأنظمة التي من شأنها تنظيم استهلاك الموارد وضمان استدامة التنمية في كل المجالات، حيث نرى أن هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية والذي أدى الى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.[1]

ويمكن تلخيص الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في نقطتين مهمتين:

1- حماية الموارد الطبيعية: أي الاستخدام الأمثل للأراضي والمياه والغاز والبترول لضمان نصيب الأجيال القادمة مع التكنولوجيا النظيفة التي تقضي على التلوث الهوائي والمائي الذي ينتج على المرافق الصناعية.
2- تحسين إدارة النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي حيث نستنتج أن البعد البيئي يعني الاهتمام بالموارد وحسن استغلالها.[2]

البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي بالإنسان من خلال النهوض برفاهيته وتنمية القدرات الموجودة لديه. كما يعمل على تحسين وتسهيل حصوله على الخدمات الصحية والتعليمية واحترام حقوقه وتوفير الأمن.
كما يعمل البعد الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المساواة والمشاركة الفعلية في صنع القرار والعدالة الاجتماعية ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة كل أفراد المجتمع فيها والاستثمار في قدراتهم واعطائهم الفرصة للتغيير نحو الأفضل ولضمان حصولهم على الأفضل.[3]

ففي ظل الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كو بنهاغن (الدنمارك)عام 1995 والذي كان موضوعه الأساسي "وضع التنمية الاجتماعية التي وضحها المؤتمر فيما يلي:[4]

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها
- الاسراع بخطى التنمية في افريقيا والبلدان الأقل نموا
- كفاية ادراج اهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي
- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية

[1] عباس مفرج الفحل، **التنمية المستدامة أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها**، مجلة دراسات البصرة، العدد 48، المجلد 18، جوان 2023، ص162.
[2] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع، ص163.
[3] حميدة بوداود، **الاقتصاد الأخضر كنموذج لدعم أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة لتجربة الانتقال الطاقوي في الجزائر**، مجلة معارف، العدد2، المجلد17، 2022/12/31، ص309.
[4] إلياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية ولاقتصادية والبيئية**، مجلة الدفاع اللبناني، العدد78، أكتوبر 2011، ص3.

- تمكين الجمع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية
- تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريقة الأمم المتحدة

البعد الاقتصادي

يشكل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة انعكاسات الاقتصاد على البيئة الحالية والمستقبلية، والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية. ويتضمن هذا البعد تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة مما يؤدي الى خلق فرص عمل مستدامة وتحقيق التقدم الاقتصادي للافراد والمجتمعات، ويتكون البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من مجموعة من العوامل هي:

1- تعديل أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر استدامة أي عدم الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية خاصة من طرف الدول الصناعية التي يقدر فيها حصة استهلاك الفرد اضعاف ما يستخدمه الفرد من الدول النامية.

2- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي بسبب الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية كالمحروقات والتي تساهم بشكل كبير في مشكل التلوث.

3- التنمية المستدامة في الدول الفقيرة تهتم باستخدام الموارد الطبيعية للتحسين من مستوى المعيشة والقضاء على الفقر.

4- التوزيع العادل للدخل فالتنمية المستدامة تسعى الى الحد من التفاوت والذي يؤدي بدوره الى التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم.

ومن هنا نجد انه من الضروري ان تتكامل ابعاد التنمية المستدامة مع بعضها البعض للوصول الى أهدافها المرجوة. [1]

2- مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في مدى تقدم الدول والمؤسسات لتحقيق اهدافها وكم هو البعد عن هذا الهدف المنشود وأي طريقة سوف يتجه، ونستطيع أن نقول ان هذا المؤشر جيد عندما يستطيع ان يحدد المشكلة قبل وقوعها أو قبل أن يصل للكارثة، وقبل ان نعتمد على تلك المؤشرات يجب معرفه ما يتوفر فيها للإعتماد عليها وهي كالتالي:

- ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.
- يجب ان تكون واضحة وبسيطة ومفهومة.
- المحدودية، ويمكن تكييفها طبقا للتنمية المستدامة.
- متسعة من حيث الشمولية لتصل لجميع أعمال التنمية المستدامة.

[1] عباس مفرج الفحل، نفس المرجع، ص161.

- تمثل الاتفاق الدولي الى اقصى حد ممكن.
- في إطار قدرات الحكومات الوطنية[1].

ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشر رئيسي ينقسم الى 68 مؤشر فرعي وهو يدرس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة بأسلوب منهجي ودقيق، ولكن لا نستطيع أن نعتبر مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا، لأنه تعرض للكثير من النقد المنهجي، ونرى ان المؤشرات حول تصورات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الامم المتحدة وسمتها بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة هي التي تعتبر من المؤشرات الاكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: استراتيجيات دمج الاقتصاد الأخضر في سياسات التنمية المستدامة

يعتبر الاقتصاد الأخضر بمثابة العمود الفقري للتنمية المستدامة، والمحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي و للاستثمارات الصاعدة، فقد أصبحت الدول تولي اهتماما كبيرا لهذا النوع من الاقتصاد الحيوي، فقد أصبحت تبحث عن البدائل الجدية لتقليص نسبة التلوث الهوائي والمائي والحد من تزايد نسبة أكسيد الكربون والغازات السامة، فالاقتصاد الأخضر هو أساس التنمية المستدامة وهو من الأدوات المهمة لتحقيقها وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.[2]

فالاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، فعلاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل، وهذه الأخيرة هي مسعى كل الدول لتحقيقها، بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الأداة العملية التي تساعد في الوصول اليها ولا يعتبر بديلا عنها.

فالاقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والإستراتيجيات والنتائج المترتبة على هذا التحول، وقد أكد مؤتمر ريو20+ على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن 2017، ص 95-96.

[2] آسية حبيب وأحمد حنيش، **أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاد المال والأعمال العدد2، المجلد 5، أوت 2021، ص305.

[3] الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر**، (الملتقى الدولي: سياسات الأقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة). جامعة الجزائر، الجزائر 2014، ص3.

الشكل رقم 7: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

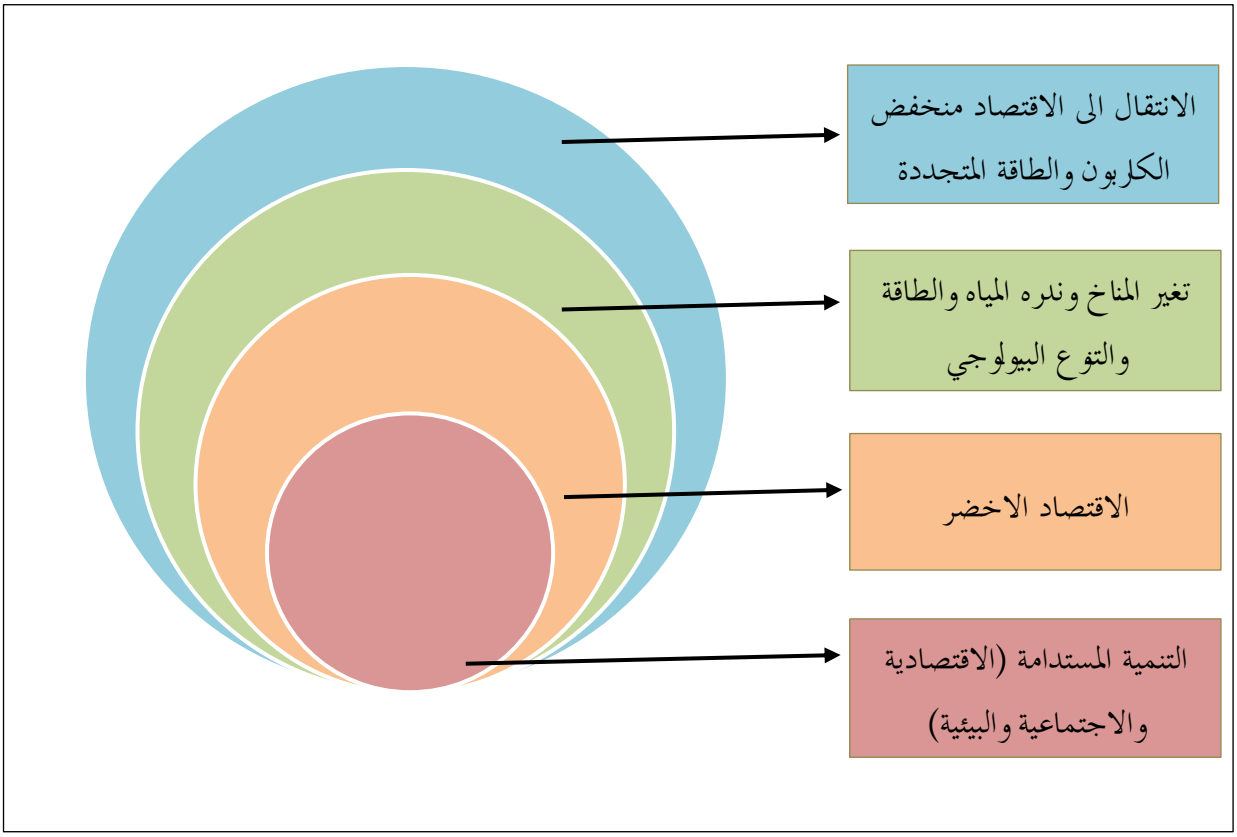

المصدر: ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة (2014)، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي: سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر ديسمبر.

يمثل الاقتصاد الأخضر شعار الأمم المتحدة في برنامجها المستقبلي تحت عنوان التنمية المستدامة لسنة 2030 وعليه نذكر أهم توصيات المؤتمر العلمي الدولي الأول الذي انعقد يومي 25 و26 أكتوبر 2021:[1]

- المساهمة الفعالة والبناءة من أجل تحقيق جميع أهداف الأمم المتحدة 17 الخاصة ببرنامج التنمية المستدامة لسنة 2030.
- اعتماد آلية التمويل التشاركي وتنشيط دور المجتمع المدني من أجل الإنجاز والتنفيذ للمشاريع الخضراء على أرض الواقع ومتابعة النتائج ودعم المشاريع الصغرى للباحثين الشبان.
- التوصية على أهمية دور المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية من أجل العمل جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة وتبني برنامجها الخاص للتنمية المستدامة 2030 ونشر شعاره كأولوية مطلقة في نشاطها خلال هذه العشرية مع فتح قنوات حوار مباشرة مع رجال المال والأعمال والمسؤولين بالحكومات بمختلف الدول العالمية.
- البدء بحملات تطهير شاملة وواسعة لمياه البحار والأنهار وتنقية التربة من الفضلات والأهم البدء بحملات تشجير كبرى على الطرقات وبالغابات وبالحدائق العامة وتبني مفهوم محيط أخضر للجميع.

[1] فؤاد الصباغ، **المؤتمر الدولي الأول للإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**، المنعقد يومي 25 و26 أكتوبر 2021 على منصة الزوم الافتراضية تحت رعاية الاتحاد الأمريكي الدولي للتعلم.

- دعم مشاريع الرسكلة وإعادة التدوير بجميع أنواعها ووضعها أولوية للتخلص من القمامة والفضلات المنزلية البلاستيكية، الحديدية، الزجاجية وغيرها.
- الرهان على الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، الضغط والوقود الحيوي البيوديزال كبديل للطاقات التقليدية مع التشجيع على استهلاكها والتقليص من استهلاك الوقود الأحفوري.
- الحد من الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية والسائرة في طرق النمو مع دعم التكنولوجيا النظيفة خاصة في مجال صناعة السيارات.
- فتح حوار جدي مع الحكومات ورجال المال والأعمال من أجل تقليص نسبة التلوث الخاصة ببعض المنتجات وتطوير العمل داخل المصانع للحد من انبعاثات الغازات السامة والفضلات التي تتسبب في كوارث بيئية.
- التشجيع على الاستثمارات البيئية وطرح السندات الخضراء مع التشجيع على البحث والتطوير داخل المؤسسات الخاصة والعامة ودفع الإدارات الحكومية للاستهلاك المنتجات الصديقة للبيئة.
- خلق التوازن الحقيقي بين البيئة والصناعة مع المحافظة على المردودية المالية والمنافسة بالأسواق العالمية ومواكبة العولمة الاقتصادية واستقرار سوق رؤوس الأموال.

إن النمو في الدخل والتوظيف وتخفيض البطالة المتوحشة وخاصة في الدول النامية يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، تدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق الا من خلال استراتيجيات وخطط وبرامج بيئية ثابتة ومستقرة ويقوم بها مختصون وتبني عمليات مراجعة واصلاح في السياسات والتشريعات المنظمة لذلك نذكر بإيجاز المشروعات التالية:[1]

- تبني مشروعات الزراعة الخضراء التي تركز على المساحات الصغيرة والأسمدة الطبيعية والتي من الممكن أن تخفض الفقر، والاستثمار في الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء، كالمحميات والصيد، والمزارع والتشجير والمشاتل وغيرها
- زيادة الاستثمارات في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية.
- الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح .....) لأنها تساعد في حل مشكلة فقر الطاقة.
- الترويج للسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الملوثة للبيئة، لأنها تعتمد على دعم الاقتصاد المحلي وحل مشكلة تدني الدخل.
- مشاريع الاقتصاد الأخضر لها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر على نطاق واسع، كما أن الاقتصاد الأخضر يمكنه تحقيق النمو والتوظيف مثل الاقتصاد البني، ولكنه يحقق ما لا يحققه الاقتصاد البني من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية والحياة الصحية والراحة المستدامة.
- دعم مشاريع النظافة والاستفادة من المخلفات والنفايات بإعتبارها مواد خام جديدة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى.

[1] القاسم نهاية، **الاستثمار الأخضر لمستقبل مستدام بالحقبة الانباط**، 2019/01/26، ص04-05.

- تبني مشاريع المباني والعمارة والمنشآت الصديقة للبيئة وكذا المركبات والسيارات صديقة البيئة.

لقد أظهرت التجارب العالمية أن مفهوم الاقتصاد والاستثمار الأخضر ينطوي على إمكانيات للنمو المتواصل، وخلق فرص عمل جديدة وصحية مما يحد من الفقر والبطالة والمرض كما يساعد على التوصل الى أمن في الغذاء والماء والطاقة، وتحقيق تنمية مستدامة أكثر عدالة لتوزيع الدخل وضمان النمو والرخاء المستدام للإنسان والمكان.

الشكل رقم 8: آليات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

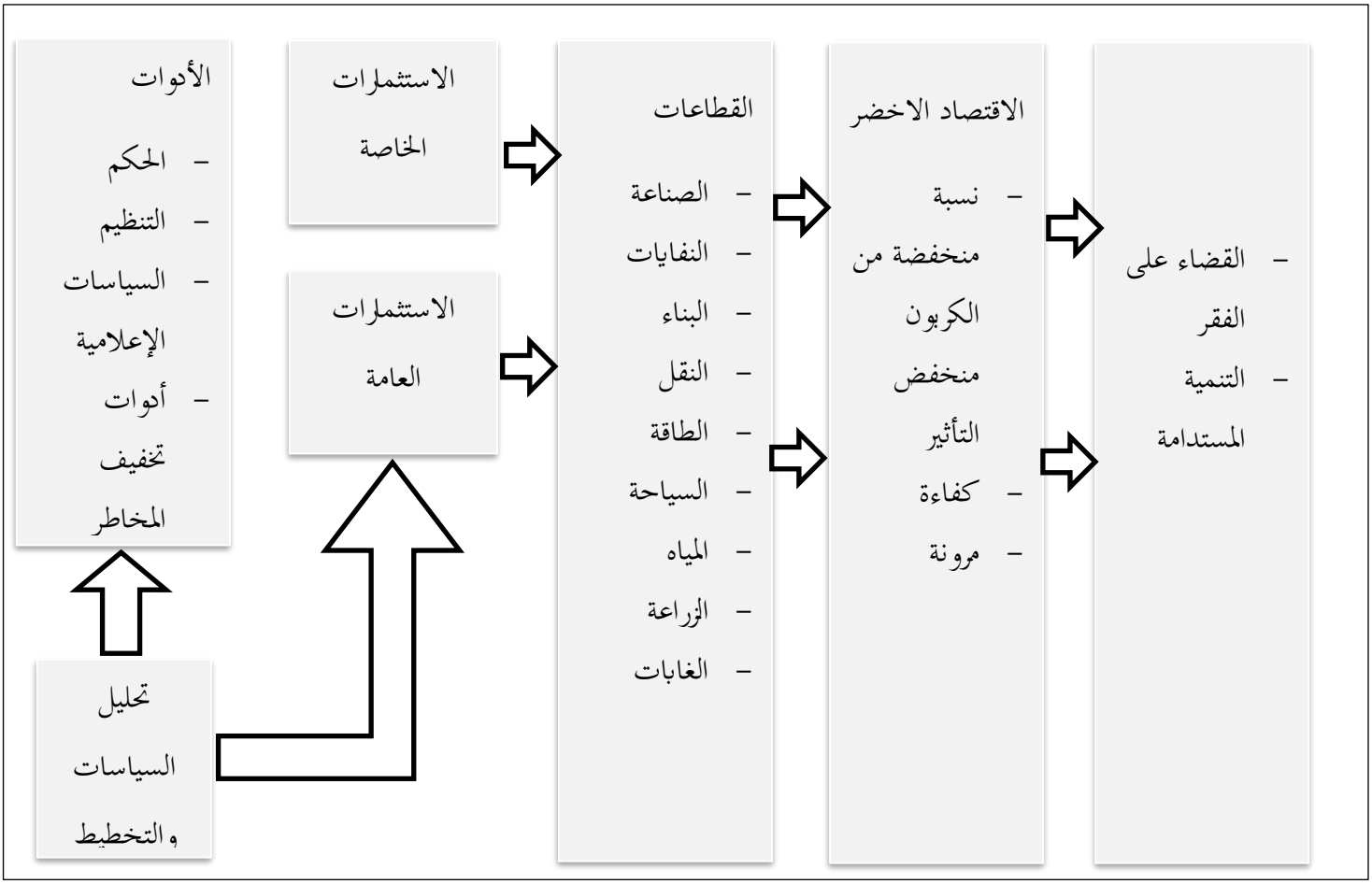

المصدر: حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2017، ص68.

الخلاصة

ومما سبق يمكن القول ان الاقتصاد الأخضر يمثل أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف تبني استراتيجيات تعزز الاستدامة وتحافظ على التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة.

كما أن فهم العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يمثل خطوة أساسية نحو بناء مستقبل مستدام ومزدهر للجميع.

الفصل الثاني

دراسة حالة الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تمهيد

تعد مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من التوجهات الحديثة التي تسعى الى تحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بحيث تتناول هذه الدراسة حالة الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر وكذا تحليل دوره في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى دراسة مجموعة من التجارب الدولية في الانتقال الى الاقتصاد الأخضر وكذا المقارنة بين تجارب هذه الدول المتمثلة في مصر وألمانيا في مجال الاقتصاد الأخضر للاستفادة من تجاربها، وكذا التوصيات التي يمكن تبنيها لتعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الجزائر.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: تحليل الوضع الراهن للاقتصاد الأخضر في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: استراتيجيات وآليات تعزيز التنمية المستدامة عبر الاقتصاد الأخضر في الجزائر.**

المبحث الأول: دراسة حالة الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

المطلب الأول: السياسات الوطنية المتبعة لتعزيز الاقتصاد الأخضر

تجسيدا لمشروع الألفية للأمم المتحدة الذي ينص على القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم التعليم الابتدائي، تحسين صحة الأمهات، تخفيض وفيات الأطفال، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.[1]

سعت الجزائر من خلال وضع خطة وطنية لتعزيز الاستثمارات الخاصة الى الحد من الفقر وتحقيق الاهداف السالفة الذكر من خلال تطبيق برامج تشمل على[2]:

- الإرتقاء بمعدلات التنمية البشرية عبر السنوات بالتركيز على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والرفع من الحد الأدنى المضمون للأجور.
- وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تراعي من خلالها بناء اقتصاد اخضر بالإستناد على الشراكة مع بعض الدول الرائدة مثل ألمانيا في مجال الطاقة المتجددة وتطوير صناعة السيارات.
- بناء الخطوط التنموية الخماسية والقطاعية وتكيف أهدافها بما يتماشى ومتطلبات المجتمع المحلي بإدراج مؤشرات اضافيه تخدم مصلحة الافراد والجماعات المحلية.
- التقييم الكمي والنوعي لإحتياجات البلد من الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لتغطية كافة القطاعات الاستراتيجية وتحقيق النتائج الانمائية المحددة.
- ولقد إرتكزت السياسة الخضراء في الجزائر على مجموعة من الادوات الاقتصادية.

1- سن القوانين والمصادقة على المعاهدات

اصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية منذ سنه 2001 أهمها:[3]

- القانون 01-19 المؤرخ يوم 12 سبتمبر 2001 المتعلق بتسيير والمراقبة والاستغناء عن الفضلات.
- القانون 01-20 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 03-10 المؤرخ يوم 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 04-09 المؤرخ يوم 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 04-20 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

[1] ربيع بلابلية، خديجة عزوزي، **جهود الجزائر لإرساء دعائم الاقتصاد الأخضر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، العدد 1، المجلد 22، جوان 2021، ص 458.

[2] رياض ابن جليلي، **حساب فجوة الأهداف الانتمائية الالفية**، مجلة جسر التنمية، العدد65، 2007، ص 8-10.

[3] أسماء زينات، **نحو تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد 1، المجلد 2، 2023، ص19.

- اتفاقية كيوتو هي اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن تغير المناخ، الهادفة الى مكافحة ظاهرة الاحترار العالمي. وقعت وصادقت الجزائر على الاتفاقية يوم 16 فيفري 2005.

2- انشاء هيئات وصناديق خاصة بحماية وتمويل المشاريع في الجزائر

قامت الجزائر وحرصا منها على المحافظة على البيئة وتمويل المشاريع البيئية بإنشاء العديد من المؤسسات والصناديق المكلفة بحماية البيئة وتمويل مشاريعها أهمها[1]:

° **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**

تم انشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أفريل 2002 تحت وصاية وزارة البيئة، وهو عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يسيره مجلس الادارة برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية مكلفة بـ:

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الاوساط الطبيعية.
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة بمعالجة المعطيات والمعلومات البيئية بقصد إعداد أدوات الاعلام.
- نشر المعلومات البيئية وتوزيعها.

° **الوكالة الوطنية للنفايات**

هي مؤسسة عمومية جزائرية ذات طابع صناعي تجاري اسست بموجب المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها. وتخضع لسلطة المكلف بوزارة البيئة مكلفة بـ

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في مجال تسيير النفايات.
- جمع ومعالجة المعلومات الخاصة بمجال النفايات وتحسينها.
- نشر واعداد المعلومات العلمية والتقنية والمشاركة في برامج التحسين حول النفايات.

° **المركز الوطني لتكنولوجيا الانتاج الانظف**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري انشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02- 262 المؤرخ في 17 أوت 2002 يخضع لوصاية الوزير المكلف بالبيئة، يعد من أحد الادوات التي تندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة خاصة فيما يخص تخفيف أشكال التلوث والاضرار الصناعية في مصادرها والاستعمال الايكولوجي الرشيد للمواد الطبيعية هدفه:

- خلق فضاء نقل وتبادل المعلومات والخبرات التقنية في مجال الانتاج الأنظف.

[1] آسية حبيب، حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 310-311.

- ظهور صناعة صديقة للبيئة.
- تحسين الانتاجية التنافسية للمؤسسات الجزائرية في إطار إحترام متطلبات البيئة.

اما الصناديق نذكر أهمها:[1]

✓ **صندوق مكافحه التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهلية**

وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002 وخصص له مبلغ مالي اولي قدر بـ 500 مليون دج، ومن بين الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها نذكر:

- حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.
- مكافحه التصحر وصيانة وتنمية الأراضي.
- تطوير انتاج الحيوانات في الاوساط السهلية.
- فتح مسالك زراعية.
- تهيئة هذه المسالك الزراعية للاستفادة منها.

✓ **الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم**

تم انشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1995 وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الاقاليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بـ:

- إنشاء مؤسسات عامه تتكون من 10 عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.
- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الاقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي.
- المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.
- مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.

✓ **صندوق البيئة ومكافحه التلوث**

أنشأ لمساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية الى خفض التلوث والاضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد وقد انشئ ضمن قانون المالية التكميلي لسنه 2021 ويتم تمويله من المصادر الآتية:

- الرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة بنسبه 75%.
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%.

[1] مختار عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 9، جوان 2017، ص 577.

- الرسم الاضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75% من الرسم.
- الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50%.

اما عن الاعانات المقدمة من الصندوق فهي كما يلي:

- المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشأت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية.
- تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.
- تمويل النشاطات بمراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.
- تشجيع الاستثمارات التي تدمج التكنولوجيا النظيفة.[1]

✓ **الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية**

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2003 من أجل تمويل العمليات الآتية:

- الدراسات والبحوث المتخصصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
- تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
- تمويل انشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.
- المساهمة في النفقات المتعلقة بتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

3- الجباية الخضراء في الجزائر

تعتبر الضرائب البيئية من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الدول للحد من انتاج الملوثات البيئية والجزائر كغيرها من دول تولي اهتماما كبيرا للجباية الخضراء ومن بين اهم الضرائب البيئية المعمول بها في الجزائر نجد ما يلي:

° **الرسم على الوقود**

يحدد هذا الرسم حسب أحكام المادة 38 من قانون المالية سنه 2002 بمبلغ قدره 10 دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي ويصب الرسم في الصندوق الوطني للطرق السريعة 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 100-302 الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 065-302.

[1] نفس المرجع، ص 578-579.

° الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

أسس هذا النوع من المرسوم بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002، ويطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحد المسموح ويحدد هذا الرسم حسب طبيعة الانشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وتتراوح قيمة الرسم من 2000 دج الى 120,000 دج وتوزع مداخيل هذا الرسم على النحو التالي:

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 10% لفائدة البلديات.

° الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا

أسس بموجب المادة 53 من قانون المالية 2004 والذي قدر بـ 10.5 دج للكيلو غرام واحد من الأكياس البلاستيكية المصنعة محليا او المستوردة وتم تخصيص حاصل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث لحساب التخصيص الخاص رقم 065-202.[1]

° رسم رفع النفايات المنزلية

وأدخلت تعديلات جديدة على هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حدث كما يلي:

- بين 500 دج و1000 دج سنويا لمحل ذو استعمال سكني.
- بين 1000 دج و10,000 دج سنويا بالنسبة لمحل ذو استعمال تجاري.
- بين 5000 دج و20,000 دج بالنسبة للأراضي المعدة للتخييم.
- بين 10,000 دج و100,000 دج بالنسبة للأنشطة الصناعية المنتجة بكميات أكبر من النفايات.

° الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

اسس بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 وحدد مبلغ الرسم بـ 12,500 دج عند كل طن مستورد أو مصنوع داخل الوطن والتي يتنجم عن استكمال زيوت مستعملة حصيلة الرسم فخصصت كما يلي:

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- 35% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.

[1] نفس المرجع، ص 579.

° **رسم تحضيري على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية**

اسس بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 وحدد مبلغ الرسم بمبلغ 24000 دج عن كل طن من النفايات الطبية والهدف هو تخفيض النفايات الضارة والملوثة، اما الحصيلة لهذا الرسم فتوزع كالتالي:

- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 10% لفائدة البلديات.

° **الرسم الاضافي على المياه المستعملة ذات الإستعمال الصناعي**

اسس بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 ويفرض على المياه او المخلفات السائلة من المصانع والتي تلوث المحيط وتراوح مبلغ الرسم بين 2,000 و210,000 دج ويتضاعف المبلغ من 1 الى 5 حسب حجم السوائل ودرجة تلوث المحيط اما عن حصيلة هذا الرسم فتوزع كالتالي:[1]

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث.
- 30% لفائدة البلديات.
- 20% لفائدة الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: البرامج والمشاريع التنموية لتعزيز الاقتصاد الأخضر في الجزائر

أ- البرامج

لقد سعت الجزائر مثل العديد من الدول إلى حماية البيئة وكذا محاولة التقليل من المخاطر البيئية والعمل على استدامة مواردها الطبيعية وذلك بالاتجاه الى الاقتصاد الأخضر، وفي هذا السياق قامت بمجموعة من البرامج التنموية من أجل تعزيز الاقتصاد الأخضر، نذكر منها:[2]

1- البرنامج الخماسي (2010-2014) وحماية البيئة

حيث خصصت الدولة غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار للاستثمارات العمومية وأعطى البرنامج الأهمية لتحديث وتجديد البيانات التحتية لخصخصة الاقتصاد، وسعت الى اعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج في مجالات حماية البيئة والحفاظ على المياه ومحاولة التحكم في نسبة انبعاثات الغازات.

[1] نفس المرجع، ص 580.

[2] آسية حبيب، أحمد حنيش، **أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمنحل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 5، أوت 2021، ص 309.

وفيما يخص قطاع الماء والتطهير بما في ذلك السدود، وأنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعاني عجزا ونقصا في محطات التطهير وتحلية مياه البحار، خصصت غلاف مالي قدره 27 مليار دولار. بالإضافة الى 7مليار دولار لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

على غرار المخطط الوطني لمكافحة التصحر الذي هو قيد التنفيذ والذي تم تحقيق تقدم فيه وذلك فيما يخص تحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعمل لربط الساكنات الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير.

2- مؤشر أداة تغير المناخ

حيث تعتبر أداة تغير المناخ أداة معدة لتعزيز الشفافية في سياسة المناخ الدولي، الهدف منها ممارسته الضغوط السياسية والاجتماعية على البلدان التي ما زالت لحدا الآن لم تهتم بأي إجراءات بشأن حماية المناخ، وتسعى كذلك إلى تسليط الضوء على البلدان التي تنتهج سياسات في هذا المجال وذلك اعتمادا إلى مجموعة من المعايير الموحدة.

حيث تم تقييم مؤشر أداء حماية المناخ من طرف 58 بلد، تعد هي المسؤولة عن أكثر من 90% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لها صلة بمجال الطاقة. وصنفت الجزائر ضمن الدول الفقيرة فيما يتعلق بأدائها في مؤشر تغير المناخ واحتلت المرتبة 43 عالميا. وبالمقارنة مع المغرب التي احتلت المرتبة 10 ومصر المرتبة 30 عالميا فهي تعتبر مرتبة متأخرة جدا.[1]

3- برنامج الطاقات المتجددة

وهي عبارة عن مجموعة من البرامج التي تهدف الى إيجاد حلول مستدامة ومحاولة تقليل التبعية لقطاع المحروقات، وقد خصص لهذا البرنامج من 80-100 مليار دولار.[2]

وقد تم لهذا البرنامج وضع مجموعة من الآفاق لغاية 2023 وذلك من خلال مجموعة من المراحل والسياسات التي وضعتها الدولة نبينها في الجدول الآتي:

[1] محمد توفيق مزيان، أمينة بديار، **أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارة، العدد 01، المجلد 06، جامعة مستغانم والمركز الجامعي بوهران، ص312-314.

[2] فاطمة بن يوب، فتيحة بوهرين، سليمة طباييبة، **إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقات المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019، ص 29.

الجدول رقم 3: افاق برنامج الطاقات المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني، احتمالية تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للتسويق الوطني و1000 ميغاواط موجهة للتصدير

المصدر تم اعداده بالاعتماد على النشرية 2011/89 من طرف سونلغاز

ونلاحظ من خلال الجدول الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجزائر على انتاج الطاقات المتجددة حتى أفق 2030. وعند ملاحظة النسب الموضحة في الجدول نجد بأن هناك تزايد واضح ومستمر في انتاج الطاقات المتجددة من سنة **2013** الى غاية **2020** حيث تسعى الجزائر إلى تغطية احتياجات السوق الوطنية مع تخصيص الباقي وتوجيهه للتصدير.[1]

وقد قامت الجزائر بمساعي عديدة لتطوير الطاقة الشمسية والهوائية وذلك من خلال البرنامج الوطني من أجل تطوير الطاقة الشمسية والهوائية بداية من 2011 الى أفق 2030 وسنوضح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: البرنامج الوطني من أجل تطوير الطاقة الشمسية والهوائية 2011-2030

السنوات	2013-2011	2015-2014	2030-2016
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط	200 ميغاواط	600 ميغاواط
الطاقة الشمسية الحرارية	انجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	انجاز 4 مشاريع بقدرة انتاج تبلغ 1200 ميغاواط	انتاج 500 ميغاواط كمرحلة اولي 600 ميغاواط/ 1000 ميغاواط
الطاقة الهوائية	انتاج اول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار	انجاز مزرعتين للرياح بقدرة 10 ميغاواط	دراسات لتركيب توربينات بقدرة 7000 م

المصدر: حدة فروحات، هزة بن قرينة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع المالية في الجزائر، دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك مجموعة من المشاريع التي تم وضعها وكذا الإنجازات التي هي قيد التنفيذ وهي تساهم بشكل كبير في تطوير عملية التنمية خارج إطار المحروقات.

[1] علي سعيدو، **حتمية التوجه للاقتصاد الأخضر كآلية عملية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 07، ديسمبر 2022، ص150.

حيث تم انتاج ما يقارب 800 ميغاواط من الطاقة الشمسية الضوئية وذلك بعد أن تم انجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط بين عام 2011-2013 وكذلك تم انجاز أربع مراكز أخرى بين 2016-2020 بقدرة انتاج تبلغ 1200 ميغاواط. وصولا الى انتاج 1000 ميغاواط خلال 2021-2023.

أما فيما يخص الطاقة الهوائية فقد شهدت تطورا في الإنتاج بداية من انتاج اول مزرعة رياح في أدرار بقدرة 10 ميغاواط بين 2011-2013 الى انجاز مزرعتين بين 2014-2015 بقدرة 10 ميغاواط. كذلك مع وضع دراسات لتركيب توربينات بقدرة 7000م بداية من عام 2016 الى غاية أفق 2023.[1]

4- البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2007-2023

لقد حدد القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة رقم 09-99 المؤرخ في 28 يوليو 1999 شروط ووسائل تأطير وكذا تنفيذ السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة والذي يعتمد على:

° الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد استهلاك الطاقة

حيث يقوم بوضع إطار وآفاق لترشيد الطاقة، وكذا تقييم إمكانية التحكم في الطاقة والإنجازات المحتمل تحقيقها في ظل وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وكذا طويلة المدى.

° الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة

من خلاله يتم تحديد نوعية المواد الطاقوية (انارة، تدفئة) ومجالات استخدامها وكذا الميادين (صناعة، زراعة....).[2]

أما بالنسبة لكيفية توزيع البرامج حسب قطاعات التكنولوجيا وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2015-2030) فسنحاول توضيحها وانجازها في الجدول التالي:

[1] علي سعيدو، المرجع السابق ص 151.

[2] سمية عمراوي، جمعة خير الدين، محمد كعواش، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج المؤسسات الخضراء" مجلة نجلة للاقتصاد والتجارة، العدد4، ص03.

الجدول رقم 5: توزيع البرامج حسب قطاعات التكنولوجيا 2015-2030

القطاع	الإنتاج (ميغاواط)
الطاقة الشمسية	135575
طاقة الرياح	5010
الطاقة الحرارية	2000
الكتلة الحيوية	100
التوليد المشترك للطاقة	400
الطاقة الحرارية الأرضية	515

CDER-Plan diction stratégique de l'épse à l'horaison 2020

5- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

أكدت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر في أحد دراساتها أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2014 و2025 وذلك بالمقارنة مع فرص العمل الموجودة في 2010 والتي قدرت ب 27300 فرصة عمل في ما يخص مجالات العمل التي ترتبط بالبيئة كإعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة حيث أشارت الحكومة في وثيقة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية بأن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فالخط التوجيهي الأقل يتجه نحو الإقليم المستدام الذي يمزج بين بعدين رئيسيين والمتمثلين في تهيئة الإقليم وديمومته، فتهيئة الإقليم يشمل كل الإنجازات المادية وغير مادية، وفيما يخص الديمومة فتمثل في اتحاد التدابير والاجراءات المناسبة في المكان والوقت المناسب بهدف المحافظة على الموارد وحمايتها.[1]

6- البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الاقتصاد الأخضر

يقوم على تشجيع المرأة للتوجه نحو انجاز مشاريع تدويرية واستغلال مخلفات النشاطات المنزلية والنفايات الضارة، في انجاز سلع ومنتجات مريحة.

حيث أن وكالة الانجام سجلت اهتمام متزايد بمجالات الاقتصاد الأخضر في مجالات الصناعات التدويرية حيث وصلت الى 1151 مشروع. وهي مشاريع صديقة للبيئة، بالإضافة الى مشاريع استخلاص الزيوت الأساسية. حيث تم تنظيم معرض المؤسسات التي تنشط في مجال الرسكلة وصناعة السلل واستخلاص الزيوت الطبيعية بدار البيئة بتيبازة. وتم كذلك إعطاء إشارة الانطلاق بورشة تكوينية وقافلة تحسيسية حول الاقتصاد وأهميته.

[1] علي سعيدو، المرجع السابق ص 151.

حيث صرحت وزيرة البيئة بأن "الاقتصاد الأخضر يعد نموذجا من نماذج التنمية المستدامة وهو ورقة وتوجيه ورؤية للجزائر داعيته الشباب الى الانخراط فيه والعمل على بعث مشاريع صديقة للبيئة".[1]

7- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005

حيث رصدت الدولة لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 526 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار، والغرض منه تحسين المستوى المعيشي وتوفير مناصب الشغل للتخفيف من حدة البطالة وكذا دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

8- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2006-2009

من خلال هذا البرنامج تبنت الجزائر أكبر قدر من الاستثمارات وذلك لأنها تعد أداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو وكذا محاولة التخفيف من البطالة، وتقليص فجوة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بحوالي 9680 مليار دينار أي ما يعادل 165 مليار دولار.[2]

9- المدرسة العليا للمناجمنت والموارد المائية

والتي يقتضي دورها توفير التكوين المتواصل للموارد البشرية للاطارات التابعة لقطاع الموارد المائية والبيئية والمؤسسة التابعة للوزارتين.

10- المعهد الوطني للتكونيات البيئية 2012

وتشمل مهامه تكوين وتأسيس التربية البيئية لفائدة جميع الجهات ذات العلاقة بالبيئة.[3]

11- معهد التنمية المستدامة لافريقيا 2023

تم إنشاؤه في ديسمبر 2013 في الجزائر، يعمل على إيجاد حلول لمشكلتي الفقر والتنمية المستدامة.

12- المخطط الوطني للمناخ 2015-2050

والغرض منه هو خفض انبعاث الغاز الذي يسبب الاحتباس الحراري بنسبة 7% آفاق 2030، بالإضافة الى معالجة المياه المستخدمة التي تصل طاقتها الى 1 مليار $م^3$ في 2021 وكذلك تحويل 500000 سيارة الى استخدام غاز البترول المميع، وإعادة تشجير 1.7 مليون هكتار بهدف محاربة التصحر.

---

[1] رقية حدادو، **التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة القريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد2، المجلد 5، ص66.

[2] ساسي زغباط، رفيقة بوقريقة، **الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–** مجلة المالية والأسواء، العدد3، المجلد 7، ص172.

[3] علي سعيدو، تفس المرجع، ص151.

13- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحرية وتربية الأحياء المائية 2015-2020

يهدف هذا المخطط الى زيادة ومضاعفة الإنتاج السمكي الوطني الى 200 ألف طن سنويا، وذلك من خلال تنمية تربية الأحياء المائية ومواكبة الشركات الحديثة، بالإضافة الى تعزيز نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد البحري.

14- الاستراتيجية الوطنية الجديدة "الإدارة المتكاملة للنفايات في أفق 2030"

وهذي الاستراتيجية جزء من المادة 68 من الدستور الجزائري الذي يقتضي بأن يتمتع المواطن ببيئة صحية والدولة هي التي تعمل على الحفاظ عليها، ومن أهم أهداف هذه الاستراتيجية منع الهدر وتشجيع الفرز الانتقائي، والسعي الى تقليل المخاطر الصحية للنفايات النهائية وتطبيق مبدأ الملوث يدفع. وكذا تعزيز دور القطاع الخاص.[1]

ب- المشاريع

لقد قامت الجزائر بالعديد من المشاريع التنموية لتعزيز الاقتصاد الأخضر نذكر منها:

1- المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل

حيث تم انجاز أول محطة للطاقة الهجينة "الشمسية -طاقة الغاز- في الجزائر والتي تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر على مساحة تقدر بـ 130 هكتار تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية حيث أن هذا المشروع يهتم بالدرجة الأولى بالبيئة، وساهمت في تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بحوالي 33000 طن/سنة، ويندرج تنفيذ هذا المشروع تحت إطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة من أجل زيادة 40% من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية في أفق 2030.

2- سد بن هارون

تحتوي الجزائر على حوالي 70 سد بطاقة استيعاب 6.8 مليار م^3 منها 17 سد قيد الإنجاز. وهذا المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى إنجازا استراتيجيا هاما، حيث يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي 4 هكتار منقسمة على عدة سهول منها سهل باتنة وسهل الرميلة، وله قدرة تخزين كبيرة تقدر بـ 960 مليون م^3.

3- محطة تحلية مياه البحر

السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية مياه البحر بطاقة استيعاب كبيرة، وقد تم برمجة أربعة منها لكي تكون مسؤولة عن تأمين إمدادات المياه الصالحة للشرب في المدن الساحلية والداخلية.[2]

---

[1] تفس المرجع، ص152.

[2] وهيبة قحام، سمير شرقوق، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات وخلقفرص العمل، مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2016، ص 450-453.

4- النقل الكبير للمياه في عين صالح/تمنراست

يمثل هنا المشروع سياسة تهدف الى تحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة وهو تلبية الاحتياجات الكافية من المياه الصالحة للشرب، ويعتبر بذلك مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان عين صالح نحو تمنراست وهو من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها المنطقة. حيث يقوم بتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة تتعدى 700 كم وذلك بدون انقطاع 24/24سا لأكثر من 90000 شخص.

5- مصانع الاسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)

وهو يعتبر برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث حيث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة، وتم انشاء نظام تصفية المعروف بمرشحات النسيج "Système de filtre à manche" بمصنع الاسمنت بولاية الشلف، حيث يعتبر نقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين، حيث قامت عشرة مصانع من بين 12 مصنع إسمنت الموجودة في الجزائر بتركيب تصفية الكيس.

6- التصميم المعماري الذكي

حيث يقوم التصميم المعماري الحديث ويرتكز على دمج قيم الاستدامة البيئية في المباني الذكية مثل حديقة Cyber parc التي تم أنشاؤها في سيدي عبد الله.

حيث تتميز هذه المباني بصفات بيئية عالية، بالإضافة الى نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكامل، وكذا حوسبة التركيب التكنولوجية من حيث تكييف الهواء، وتوزيع المياه، والسيطرة على آداء الطاقة. زيادة على ذلك الاتصال بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذا تحويل مياه الأمطار الى مياه للري.[1]

7- مجال النقل المستدام[2]

يعتبر قطاع النقل والمواصلات بما في ذلك قطاع النقل البري بالطرق من بين أبرز مصادر التلوث في الوقت الحالي، ويعتبر مسؤولا عن انبعاث 22% من ثاني أكسيد الكربون و7.57% من غاز ثاني أوكسيد النتروجين، وغيرها من الغازات. وهو يستهلك الطاقة بشكل كبير وذلك راجع الى التزايد الكبير في عدد المركبات بمعدل نمو 5% سنويا. ولهذا قامت السلطات بإنجاز عدة مشاريع وأخرى مازالت في طور الإنجاز بهدف جعل هذا القطاع أكثر كفاءة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد، حيث تم انجاز الطريق السيار شرق/غرب الذي يبلغ 1216 كم، ومشروع الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كم. بالإضافة الى المخطط الخماسي 2010-2014 منه مخطط التنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري بين المدن.

---

[1] يزيد تقرارات، أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، **الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 580-582.

[2] علي سعيدو، المرجع السابق ص 152.

8- مجال تدوير النفايات

حيث يعتبر مجال تثمين النفايات في الجزائر في ارتفاع مستمر بسبب توسع نشاطات المؤسسات الصناعية والاقتصادية مما تطلب عمل جاد من أجل التحكم في تسيير النفايات حيث تم اعداد حوالي 1169 خطة رئيسية لإدارة النفايات المنزلية. وكذا تحقيق 120 مركز مدافن تقنية و83 مفارز للنفايات حيث أن الجزائر تنتج حوالي 13.6 مليون طن سنويا من النفايات منها 60% قابلة للتدوير.

ولذلك تسعى الجزائر لبذل جهود إضافية لتطوير صناعة تدوير النفايات من أجل تدارك التأخر المسجل في هذا الميدان واعتباره من وسائل تطوير الاقتصاد الأخضر.[1]

9- مشروع الهيدروجين الأخضر في الجزائر

يعد خطوة استراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة والتحول الطاقوي، حيث يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال عدة مبادرات رئيسية:

- **انتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة المتجددة**

وسيتم هذا من خلال التعاون مع شراكات دولية مثل ابيني الايطالية حيث تستثمر الجزائر في انتاج الهيدروجين الاخضر باستخدام الكهرباء المولدة من مصادر متجددة مثل الشمس والرياح.

يتضمن هذا المشروع استخدام المياه المستخرجة من حقول النفط لتحليلها كهربائيا لإنتاج الهيدروجين وهذا يساعد في المحافظة على المواد المائية في الجزائر.

- **المشروعات التجريبية**

حيث تسعى الجزائر الى القيام بإطلاق مجموعة من المشروعات التجريبية من خلال انتاج الهيدروجين الاخضر بحلول نهاية 2024، ستقوم في هذه المشروعات باستخدام الهيدروجين في تشغيل توربينات الغاز والنقل عبر الانابيب وهذا سيساهم في تعزيز استخدام الطاقة النظيفة وكذا تحقيق اهداف المحافظة على البيئة.

- **التعاون الدولي**

حيث تعتزم الجزائر على التعاون مع المانيا من اجل انشاء مشروع تجريبي لإنتاج الهيدروجين الأخضر في أرزيو وهذا من خلال شراكة اوسع لتعزيز التكنولوجيا الخضراء والانتقال الى مصادر الطاقة النظيفة.[2]

[1] علي سعيدو، المرجع السابق ص 162.

[2] (https://attaqa.net/2021/07/07)

° **العوائد الاقتصادية**

من خلال هذا المشروع تسعى الجزائر الى تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة وكذا تريد ان تصبح مصدر رئيسيا للهيدروجين الأخضر مما يعزز مكانتها في الاسواق الدولية ومن استثماراتها في الطاقة النظيفة.

من خلال هذه المبادرات تسعى الجزائر ليس فقط لتلبية احتياجاتها الطاقوية بل ايضا لتصدير الهيدروجين الاخضر الى اوروبا مما يعزز مكانتها كدولة في هذا المجال.

المطلب الثالث: التحديات والفرص أمام تطوير الاقتصاد الأخضر في الجزائر

1- الفرص

من خلال ما تطرقنا اليه سابقا حول الاقتصاد الاخضر وما له من أهمية كبيرة لتحسين النمو في جميع مجالات الجزائر كغيرها من الدول أبدت اهتماما واسعا بالاقتصاد الاخضر واعطت له الاولوية وذلك لما له من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وأنه يتناسب مع كافة النظم الاقتصادية سواء التي تحكمها الدولة او التي تحكمها آليات السوق، ونتيجة للفشل في تحقيق التوازن بين الاولويات الاقتصادية والمتطلبات البيئية وتطلعات الاجتماعية الاقتصاد الأخضر يقدم فرص متعددة للقضاء على العديد من المشاكل.[1] من أهم هذه الفرص:

- التنويع الاقتصادي وذلك من خلال توسيع مجالات ومصادر خلق القيمة والتي بدورها تحقق معدلات نمو اقوى في جميع المجالات التي يشملها الاقتصاد الاخضر كالقطاعات المتجددة، الزراعة، أدارة النفايات....
- إنشاء استثمارات في القطاعات الخضراء.
- تعزيز الاستثمارات الخضراء من خلال تعزيز الحوافز الضريبية والجمركية.
- الاقتصاد الاخضر يسمح بإنتعاش التنمية المحلية من خلال الاستثمار المؤسساتي في جميع المجالات.
- الرقابة على الخدمات البيئية لتجنب الاسراف والتبذير.
- توفر الامكانيات اللازمة والمتطورة لتعزيز البحث في مجال البيئة لتشجيع المزارعين في قطاع الزراعة من خلال إنشاء البنوك الخضراء وتأمين القروض لهم وجعل هذا القطاع كقطاع استراتيجي.[2]
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم أفضل الخدمات السياحية لجلب عدد أكبر من السائحين الاجانب او الوطنيين.
- العمل على زيادة إنتاج الاسمدة العضوية وتوفيرها للمزارعين.
- استخدام الغاز الطبيعي بديل للبنزين كوقود للسيارات والذي زاد عليه الطلب في الآونة الأخيرة.
- التشجيع في مجال إعادة تدوير النفايات.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

[1] زنيزن حليمة، **الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2، المجلد 13، 2023/07/27، ص109.

[2] خليفة أحلام، **فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد 1، المجلد 2، 2023/01/23، ص 35-36.

- توفير المساحة والساعات اللازمة للاستفادة من الطاقة الشمسية.
- الحد من التلوث البيئي للاستثمارات بتحسين الاداء البيئي عن طريق ممارسات الادارة البيئية السليمة.
- الابتعاد عن دعم السلع والخدمات الملوثة للبيئة.
- تعميم شبكات نقل الترامواي في جميع الولايات.[1]

2- التحديات

رغم كل الفرص التي تمتلكها الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر الا انها تصطدم بتحديات كبيرة خاصة في مرحلة التنفيذ والتقييم وذلك نتيجة لمشاكل تنظيمية ترتبط بالوضع الاقتصادي وضعف العمل بمبادئ الحوكمة والذي يؤدي الى دعم الشفافية والتخلي عن مبدأ المشاركة والاتصال (القطاع الخاص، السلطات، المجتمع المدني، الهيئات الدولية)، زيادة على ذلك نرى أن السياسة العامة البيئية منعزلة عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يؤول الامر اغلب الاحيان الى عدم استمراريتها وتوقيف هذه البرامج عند مرحلة التنفيذ وعدم بلوغها الاهداف المرجوة ومن هنا نذكر اهم صور هذه التحديات:

- ضعف السياسات البيئية المتبناة وفشلها في تحقيق تحسين الاداء البيئي للبلاد.
- إنعكاسات التدهور البيئي والظواهر الناتجة عنه اقتصاديا وانسانيا.
- اعتماد الجزائر على أسواق المواد الغذائية والطاقة يعيق تحقيق النمو المستدام والمتوازن على المدى الطويل مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.
- الكوارث البيئية والتكاليف التي تتحملها الدولة جرائها ومشكلة استدامة الموارد الطبيعية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والذي يكون هدفه في اغلب الاحيان الربح على الاستدامة وذلك نتيجة لقلة الوعي وعدم التحفيز من طرف الدولة.
- الاعتماد على الوسائل التقليدية في الزراعة وضعف استخدام الوسائل المتطورة.[2]
- اعتماد الدولة في مجال الطاقة البديلة على الوقود الأحفوري بشكل كبير.
- تدريب العاملين في جميع القطاعات.
- تزايد رقعة التصحر والامراض الزراعية مما قلل المساحة الصالحة للزراعة.
- عدم نجاح الجهود التي تقوم بها الدولة لتنمية قطاع الزراعة بسبب الاعمال التي يقوم بها عدد كبير من المزارعين الانتهازيين.
- ارتفاع تكاليف الخدمات السياحية الوطنية مقارنة بدول الجوار، مما ادى بالمواطنين الجزائريين الى السياحة خارج الوطن.
- كثرة العراقيل الادارية في مجال النقل والتكاليف المرتفعة والكبيرة للاستثمارات في هذا المجال.
- مشكلة زحف الإسمنت المسلح على الاراضي الزراعية الخصبة كسهل متيجة الخصب.[3]

[1] نفس المرجع، ص 37-38.

[2] زنيزن حليمة، نفس المرجع، ص 110.

[3] خليفة أحلام، نفس المرجع، ص 38-39.

المبحث الثاني: استراتيجيات وآليات تعزيز التنمية المستدامة عبر الاقتصاد الأخضر في الجزائر

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المجتمع المدني يلعب دور كبيرا ومهما في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال الدور الفعال الذي يقوم به من أجل خدمة الفرد والمجتمع من خلال العلاقة بينه وبين الحكومة.

ان المجتمع المدني لديه القدرة على الوصول الى القواعد الشعبية من خلال ملامسة احتياجات الفرد اليومية من صحة وتعليم وسكن ...الخ، كما يعد أداة للتواصل بين المواطنين ومتخذي القرار.

ومن أهم المحطات التي يقوم المجتمع المدني بالاهتمام بها هي التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

أصبح المجتمع المدني يحتل موقعا مهما في عجلة التنمية ويعد شريكا فعالا في عملية البناء والتطوير وذلك من خلال الاسهامات التي تقدمها هذه الجمعيات الوطنية في جميع القطاعات

1- دوره في المجال البيئي

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على حياته بصفة مباشرة فهي كل ما تحتويه الأرض من معادن وصخور ومياه والتنمية ترتبط بالبيئة ارتباطا وثيقا فهما يسيران جنبا الى جنب للحفاظ على الموارد الطبيعية التي يستخدمها الفرد للحصول على الرفاهية لكن لابد ألا تكون على حساب البيئة.[1]

فالمجتمع المدني كان له دورا مهما في حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي وضحت دور المجتمع المدني

° مؤتمر ستوكهولم 1972

جاء في هذا المؤتمر بروز لجمعيات حماية البيئة وجاء فيه ان للإنسان الحق في العيش في ظل بيئة تضمن له العيش في رفاهية مع الحق في المساواة والحرية في ظروف معيشية جيدة ولهذا وجب على الفرد حماية البيئة التي يعيش فيها من أجله ومن أجل الأجيال القادمة.

° مؤتمر ريو دي جانيرو 1992

تضمن هذا المؤتمر مشاركة المجتمع المدني بصورة واضحة في حماية البيئة، وقد نص المبدأ الأول منه أن الفرد يحتل مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأن للإنسان الحق في العيش في ظل بيئة سليمة.

[1] علي باحمد وسعيد باحمد، **المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر، جمعيات حماية البيئة النموذج**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد 9، 2020/06/16، ص 214.

زيادة على ذلك يقوم المجتمع المدني بحملات تحسيسية في المؤسسات التربوية وتوعيتهم بضرورة الاعتناء بالبيئة عند القيام بأي تصرف.

وهناك أيضا جمعيات مثل جمعية الشباب، جمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة والتي تعني جميعها في برامجها على حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال التشجير وحملات النظافة وتدوير المخلفات.

كما تنظم جمعيات المجتمع المدني ملتقيات وندوات وطنية وايام دراسية في هذا المجال.

2- دوره في المجال الاجتماعي

يرى الوضع الاجتماعي في الجزائر حالة من التحسن والرفاهية وهذا راجع الى ما تقوم به بعض الجمعيات والمنظمات من نشاطات اجتماعية كمحاربة الفقر والأمية والقيام بالتوعية والتحسيس من الأمراض المتنقلة ومساعدة المحتاجين خلال توفير الأطعمة والألبسة والأغطية لهذه الفئة ونذكر منها جمعية الهلال الأحمر

أيضا يدعم المجتمع المدني حرية التعبير عن احتياجات الفرد لأنها تعتبر أي صوت لوحده غير مسموع فهو أداة لتقوية أصواتهم وتحقيق لمطالبهم.

وكذلك يتجلى دوره من خلال توزيع الأدوية على الأمراض المزمنة كالسكري والسرطان كما يضمن المجتمع المدني للفرد الجزائري بمختلف أجناسه وطبقاته بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة والابتعاد عن الفوضى داخل المجتمع للحفاظ على امن واستقرار المواطن.

كما نرى دور المجتمع المدني أيضا من خلال تدعيم برامج للنهوض بتنظيم الاسرة ورعاية الطفولة والامومة. والحق في التعليم لجميع الأطفال. [1]

3- دوره في المجال الاقتصادي

نرى دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي من خلال العمل الكبير الذي تقوم به الاتحادات والنقابات العمالية والتي ساهمت في دفع عجلة التنمية حيث أصبحت المؤسسات الحكومية تستعين بآراء وتوجيهات هذه النقابات والاتحادات في مخططات البرامج التنموية. كبرامج تهيئة الاحياء السكنية، ويمكن القول أن للمجتمع المدني القدرة على تحسين أوضاع المجتمع بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتقديم الإعانات كالزكاة والصدقات وإعادة توزيعها على الفقراء هذا ما يضمن رفاهية الفرد كالقضاء على الفقر.

ولكن هذا الدور لا يكون فعالا الا بمساندة الدولة للمجتمع المدني وتوحيد الجهود لان تحقيق التنمية المستدامة صعب ومعقد لذلك وجب تظافر جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

[1] قماري نضرة، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد2، المجلد 1، 01 جوان 2016، ص103-104.

4- دوره في المجال السياسي

المجتمع المدني هدفه ليس الوصول الى السلطة ولا يسعى اليها بأي شكل من الأشكال لكنه يقوم بدور سياسي واضح ألا وهو التنمية الثقافية السياسية لدى المواطنين من خلال عرض القيم الوطنية من حب وتضحية ثم يسعى بهم الى المشاركة في صنع القرار السياسي والتأثير على السياسة العامة، ولم يقتصر دور المجتمع المدني عند هذا الحد بل تطور الى نشر الأنشطة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات وقد كان له أيضا دور في تحقيق الديموقراطية عن طريقة جماعات الضغط لبناء نظام شعبي ديمقراطي.[1]

المطلب الثاني: تجارب عربية ودولية في الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

لقد سعت العديد من دول العالم الى التوجه لتطبيق الاقتصاد الاخضر وذلك لما له من اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وكذا حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية دون إهمال الاجيال القادمة.

سنتطرق في هذا الجزء الى مجموعة من التجارب منها التجارب العربية وكذا تجارب دولية رائدة حتى نعرف كيف اخذت هذه الدول منحى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.[2]

1- التجربة المصرية

لقد حاولت مصر وضع العديد من الاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة خاصة من خلال جهودها في مجالي الطاقة والبيئة حيث تعد الطاقة من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة والدفع بعجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار مما ينتج عنه توفير فرص العمل وكذا تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.

وقد قامت بوضع مجموعة من التوجيهات الرئيسية في هذا السياق حيث لجأت إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة للطاقة مع الحفاظ على المصادر المحدودة لها، ومحاولة الاستفادة أكثر من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وغيرها.[3]

سعت كذلك إلى تطوير سياساتها من أجل الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة المستنفذة (الوقود الاحفوري) وقامت بوضع وسن تشريعات وآليات من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة، ووضع حوافز للإستثمار والنظم الضريبية المشجعة على إقامة تلك المشروعات.

ودعت إلى ضرورة التعاون بين مختلف القطاعات، الزراعة، النقل، التصنيع، القطاع المنزلي والتجاري من أجل الوصول إلى المعايير القياسية لاستعمال الطاقة وترشيدها.

---

[1] قماري نضرة، نفس المرجع، ص 106.

[2] حسينة عنصر، حيزة بوقادير، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، (مذكرة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية)، تخصص اقتصاد بنكي، 2022/2021، ص 84.

[3] **استراتيجية التنمية المستدامة**، رؤية مصر 2030 (أهداف ومؤشرات) مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، ص 17.

وفيما يخص قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة. فقد وضعت مصر استراتيجية لتوليد الطاقة او الكهرباء من أجل الحفاظ على البيئة والموارد غير المتجددة من الزوال فاتجهت نحو استخدام الطاقة المتجددة في عدة أشكال نذكر منها:[1]

° طاقة الرياح

في مجال طاقة الرياح أنشأت مصر مزارع رياح بالزعفرانة بقدرة اجمالية تقدر بحوالي 145 ميغاواط مع تطويره الى 860 ميغاواط في أفق السنوات القادمة وذلك في إطار تفعيل التنمية النظيفة.

وقد بلغت القدرات المركبة من طاقة الرياح بالزعفرانة 545 ميغاواط في جوان 2013 بتوليد الكهرباء، وتم تنفيذها على عدة مراحل ابتداء من 2001 من خلال بروتوكولات تعاون حكومي مع كل من ألمانيا، والدنمارك وإسبانيا واليابان. وتم كذلك إنشاء محطة رياح بقدرة 5 ميغاواط بالعردقة عام 1993 حيث توفر حوالي 1000 طن بترول مكافئ وتحد من انبعاث حوالي 2.8 ألف طن من ثاني اكسيد الكربون.[2]

على غرار هذا قامت كذلك بتوقيع عقد من أجل تنفيذ مشروع محطة توليد الكهرباء من خلال طاقة الرياح بخليج السويس حيث بلغت قيمة العقد 4.3 مليار جنيه بقدرة إنتاجية تصل الى 250 ميغاواط.

° في مجال الطاقة الشمسية

قامت مصر بإنشاء المحطة الشمسية الحرارية الأولى لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 150 ميغاواط، وكذا تطبيقات التسخين الشمسي للمياه، وإنشاء وحدات لإنتاج الوقود الحيوي من معالجة المخلفات لإنتاج الطاقة الكهربائية. واتخذت مصر مجموعة من الاجراءات المتمثلة في تكنولوجيا الطاقة الشمسية والمتمثلة في التسخين من خلال تجميع الطاقة الشمسية واستخدامها في تسخين الماء والهواء في المنازل وحمامات السباحة وكذا التسخين والتبريد الشمسي السلبي من خلال قيام الأبنية التي تستخدم الطاقة الشمسية السلبية بتجميع ضوء الشمس للمساعدة في تدفئة الأماكن في الشتاء أو التبريد في الصيف.[3] كذلك تم تنفيذ مشروع مجمع بنبان للطاقة الشمسية حيث بلغ اجمالي الاستثمارات فيه أكثر من 2 مليار دولار وقد بلغ اجمالي قدرته الإنتاجية حوالي 1465 ميغاواط.

والحكومة بصدد تنفيذ مشروع توليد الكهرباء بتكنولوجيا الضخ والتخزين والذي هو قيد الإنجاز ويعرف المشروع بـ عتاقة وذلك بما يقارب 2.7 مليار دولار. حيث تصل قدرته الإنتاجية الى 2400 ميغاواط.

[1] حسنية عنصر، حيزة بوقادير، المرجع السابق، ص 86.

[2] تامر أبوبكر، **مستقبل الطاقة في مصر**، اتحاد الصناعات المصرية، 2014 ص 3-7.

[3] هاني سويلم، **استراتيجية التنمية، رؤية مصر 2030 بعيون من الخارج**، جريدة الجمهورية، 2016/03/05.

° **في مجال الطاقة المائية**

لقد بلغت القدرات الإجمالية من محطات وسدود أسوان والسد العالي ولاسنا 2745 ميغاواط، وتم انشاء محطتين لتوليد الكهرباء في نجع حمادي ودمياط بقدرة اجماليه تقدر بحوالي 76 ميغاواط، حيث بلغت الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية حوالي 6.12% من اجمالي الطاقة المولدة بين 2005/2004.[1]

2- التجربة الألمانية

تعرف كذلك بالمعجزة الخضراء، وهي من بين البلدان الرائدة في مجال التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وأعطت أهمية كبيرة لحماية البيئة وكذا الطاقات المتجددة بكافة انواعها.

وقد عملت ألمانيا إلى وضع استراتيجيات وخطط من أجل تبني وتطبيق الاقتصاد الاخضر في العديد من المجالات نذكر منها:

° **في مجال البيئية**

تعد ألمانيا من الدول الصناعية المهمة في العالم، وقد أدى هذا إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية، ومن أجل حل هذه المشكلات لجأت إلى استعمال الطاقات المتجددة كبديل للطاقات التقليدية مستغلة بذلك الوفرة التي تمتلكها من هذه الطاقة. حيث أن ألمانيا تعتبر أكبر منتج لطاقة الرياح في العالم، وتمتلك أيضا أحدث التقنيات والاجهزة ومحطات توليد الطاقة. وشهدت تفوقا في تسجيل براءات الاختراع في مجال البيئة حيث أصبح قطاعا رئيسيا والمحرك الرئيسي في سوق العمل في الاقتصاد الألماني.[2]

° **في مجال الطاقات المتجددة**

حيث قامت بالتحول من الاعتماد على الوقود الاحفوري كمصدر للطاقة إلى إستخدام الطاقة المتجددة النظيفة في منتصف القرن 21 وعملت إلى وضع استراتيجية لخفض نسبة غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40% في عام 2020 ومع الحرص على استمرار خفض النسبة الى 80% في أفق 2050.[3]

حيث أنه في عام 2011 بلغت مصادر الطاقة المتجددة 20% من إنتاج الطاقة في ألمانيا بعد ان كانت 6% عام 2000.[4]

[1] حسنية عنصر، حيزة بوقادير، المرجع السابق، ص 88.

[2] فاطمة الزهراء مهدير، دليلة تيتام، **متطلبات النحو نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق، دراسة مجموعة من التجارب الرائدة**، المحلية الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد 1، المجلد 7، 2022، ص 20.

[3] صبري ساندي، أبو السعد، مارينا ماهر عبد المسيح وآخرون، **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر 2**، المركز الديمقراطي، جويلية 2017.

[4] فاطمة الزهراء مهديد، دليلة شبنام، نفس المرجع السابق، ص 21.

وتعتبر ألمانيا من الدول التي حققت نجاح هائل في مجال الطاقة الخضراء حيث تم توليد 36.1% من الطاقة الكهربائية في 2017 بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والذي يمثل زيادة بنسبة 3.8% مقارنة بعام 2016. كما قامت بالتقليل من مصادر الطاقة التقليدية من خلال تجميد عده محطات كهرباء، وخفضت نسبة استهلاك الطاقة النووية والفحم إلى أدنى مستوى له منذ 1990.

وفيما يخص الطاقة الشمسية فتعد ألمانيا أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس. ففي 2006 انجزت حوالي 800,000 مجمع شمسي بين مركب وجهاز للتركيب وقامت بتغطية حوالي 5% من المنازل الألمانية بالتدفئة من خلال هذه الطاقة.

وقد سجلت ألمانيا تقدما ملحوظا في طاقة الرياح وذلك مقارنة بالطاقة النووية والفحمية حيث سجلت رقما قياسيا جديدا في 2007، 22248 ميغاهيرتز مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية التي سجلت 16818، وقد أصبحت ألمانيا أكبر سوق في العالم لطاقة الرياح. بالإضافة إلى مساهمة محطات توليد الطاقة (الرياح) في نفس السنة بـ 19000 وحدة من تغذية الشبكة العامة للتيار الكهربائي حيث يبلغ 15 مليار كيلو واط/الساعة.

أما فيما يتعلق بالطاقة النووية وبديلاتها من الطاقات المتجددة فقد قامت الحكومة الألمانية بإغلاق أقدم 8 مفاعلات نووية في البلاد، وبعدها اغلقت 9 مفاعلات اخرى في 2022. ولإستدراك النقص في الطاقة الناتجة عن هذا الاغلاق، انتهجت سياسة التوسع في بناء مزارع لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح ومن الطاقة الشمسية. فقامت ببناء 22000 طاحونة هوائية توربينية في شمال البلاد بالقرب من بحر الشمال لتوليد الكهرباء. وقامت بتشجيع سكان مدن الجنوب على تركيب ألواح الطاقة الشمسية في منازلهم لتحويلها إلى كهرباء وتدعم كذلك البحث العلمي في مجال أبحاث تطوير الخلايا الشمسية لتصبح أكثر كفاءة وفعالية وأقل تكلفة.[1]

° في مجال تدوير النفايات والانبعاثات الغازية

لقد شهدت ألمانيا تطورا معتبرا في هذا المجال أيضا، من حيث إعادة التدوير وفصل أنواع القمامات والنفايات المختلفة، بالإضافة إلى تسجيلها استقرار في مستوى الانبعاثات الغازية، حيث سجلت أقل نسبة وهي 27.6% مقارنة بما كانت عليه في عام 1990، وكذا سجلت انخفاضا في قطاع الطاقة على الرغم من ارتفاعها في مجالات النقل والصناعة والمباني.

3- التجربة الجزائرية

قد شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم انتقالا نحو الاقتصاد الاخضر حيث قامت بالعديد من السياسات التنموية والمخططات وكذا البرامج المشاريع من أجل المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة وكذا التنويع في اقتصادها الوطني من جهة اخرى.

[1] نفس المرجع السابق، ص 21-22.

لقد رأت الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة جد مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تتحقق من خلال تعزيز الابتكار، والتنمية في قاعدة الانتاج وزيادة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.

لقد قامت الجزائر بوضع برنامج وطني للتسيير المدمج للنفايات المنزلية بحيث تم تزويد البلديات ب 908 مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية، كذلك تم انجاز 3 حضائر طبيعية ودراسة لتهيئة 10 مناطق رطبة، مع انشاء مؤسسات ولائية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير النفايات وكذا اعادة تدويرها.

وقامت كذلك بتكريس الجهود من أجل انشاء مدن خضراء مثل ما قامت به في بلدية بو غزول في ولاية المدية والتي بدأت بتطبيق مخطط تجريبي فيها من أجل إدخار وتطوير الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولقد ذكرنا بالتفصيل المشاريع والبرامج التي قامت بها في هذا الصدد، في المبحث السابق.

كما قامت بتطوير الاعمال الخضراء في المناطق التجارية والصناعية مثل معالجة مخلفات الأغذية الزراعية في ولاية تيبازة.[1]

وسعت الى خلق ما يقارب 200000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة وكذا زيادة معدل تكامل الصناعة المحلية إلى 80% بحلول عام 2030 وتوفيرها ما يقارب 600 مليار متر مكعب من الغاز، وانشاء أول محطة للطاقة تعمل بالغاز والطاقة الشمسية تولد 25 ألف ميغاواط و150 ميغاواط من الطاقة الشمسية الحرارية بحاسي الرمل.[2]

أنشأت الجزائر كذلك عدة هيئات وبرامج تم استحداثها في مجال إدارة المياه وتحسين الفاعلية الطاقوية أبرزها: المركز الوطني للإنتاج الأنظف (CNTPP) والوكالة الوطنية لإدارة النفايات (AND) ووكالة ترشيد الطاقة واستهلاكها (APRUE).[3]

وعمدت إلى احداث اصلاحات مست قطع البيئة فيما يخص آليات الرقابة والمتابعة واصلاح المنظومة القانونية وذلك من خلال اقتراح مجموعة من القوانين الجديدة عرفت بقوانين الجيل الثاني. وذلك لأنها تتلاءم مع متطلبات التوجه نحو التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية. زيادة على ذلك قامت بالإصلاح الجبائي وتبنت عده أدوات إدارة بيئية اخرى فيما يخص الاعلانات وعقود النجاعة وذلك من أجل الحد من الآثار البيئية للنشاط الصناعي. وفي جانب كفاءة استخدام الطاقة، فقد بلغت الكثافة الطاقوية نسبة 0.375 طن المكافئ النفطي لكل 1000 دولار أمريكي من الناتج المحلي الخام في عام 2012، بمعنى أكثر من ضعفي ما هو عليه الحال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) وهذا لإنشاء البرنامج الوطني لكفاءة استخدام الطاقة (2015 - 2030) والذي

[1] حسينة عنصر، خيرة بوقادير، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، (مذكرة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية)، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، 2022/2021، ص88-89.

[2] تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، 2015، ص 06.

[3] حليمة زيتون، **الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، المجلد 13، جويلية 2023، ص 112.

يهدف الى تخفيض نسبة 9% من الاستثمارات الطاقوية وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة. ويتم ذلك من خلال توسيع استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، العزل الحراري للمباني، بالإضافة الى مشاريع التسخين والتبريد بالطاقة الشمسية.

وبالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر إلا أنه لا يشكل سوى خطوات أولى في مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ولا يحقق استثمارا حقيقيا فيه، وذلك بالنظر الى آداء الاقتصاد الأخضر في الجزائر ضمن المؤشر العالمي لنمو الأخضر GGGI لسنة 2020 حيث احتلت الجزائر المرتبة 22 بقيمة المؤشر التي بلغت 28.02 مقارنة بمصر التي احتلت المرتبة 9 بنسبة 42.66 بالرغم من أن الجزائر هي أكبر دولة في أفريقيا وأكثر سكانا في المغرب العربي فلا زالت تعاني من نقص في التقدم نحو الاقتصاد الأخضر.[1]

مقارنة بين التجارب الثلاث في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

من خلال دراستنا للتجارب الثلاث لكل من الجزائر ومصر وألمانيا ومسارها في تبني الاقتصاد الاخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة لاحظنا أنه فيما يخص السياسات الحكومية والتشريعات التي قامت بها الدول المذكورة تتمايز فيما بينها من حيث السياسة البيئية، تتبنى المانيا سياسة قوية ومتقدمة تسعى الى حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، حيث ان الحكومة تدعم الطاقات المتجددة وكذا تقوم بتشجيع الابتكار البيئي، مع العمل والحرص على تقديم حوافز للشركات من اجل تبني ممارسات صديقة للبيئة.

اما فيما يخص الجزائر ومصر قد تكون الجزائر ومصر تواجه بعض الصعوبات في تطبيق سياسات بيئية فعالة نظرا للاهتمام المحدود وكذا الضغوطات الاقتصادية التي يعاني منها كلا البلدين، ورغم ذلك فإنهم يعملون على تحسين سياستهم البيئية وتشديد التشريعات لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

اما عن السياسات الاقتصادية فنجد ان ألمانيا تتبنى سياسات اقتصادية متقدمة تعزز الابتكار والتنمية المستدامة، وكذا تركز على دعم الصناعات النظيفة والتكنولوجيا البيئية.

ونلاحظ ان كل من الجزائر ومصر تعمل على تطوير سياستهما الاقتصادية وكذا تعزيز التنمية الاقتصادية، وقد تكون هناك في المستقبل جهود أكبر لتحسين بيئة الاعمال وجذب الاستثمارات الخضراء.

وفي مجال التكنولوجيا نلاحظ ان ألمانيا تعتبر من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم، وتتميز بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدم بالإضافة الى الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.

[1] حليمة زيتون، نفس المرجع، ص 112-114.

اما عن مصر والجزائر فنلاحظ انهما قد تواجهان تحديات فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا والابتكار وذلك راجع الى نقص الموارد والتحديات الاقتصادية، بالرغم من ذلك تعمل كلا الدولتين على تعزيز قدرتهما التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز البحث العلمي والتقني.

فيما يتعلق بالبنية التحتية نلاحظ ان ألمانيا تمتلك بنية تحتية متطورة ومتكاملة تدعم الاقتصاد حيث تشمل البنية التحتية شبكات النقل العامة الفعالة والبنية الرقمية المتقدمة والمرافق الصحية والتعليمية الحديثة.

على غرار الجزائر ومصر حيث تواجهان تحديات وصعوبات في تطوير البنى التحتية وذلك بسبب الاستثمارات المحدودة والتحديات الاقتصادية رغم ذلك يسعى كلا البلدين الى التحسين في بنيتهم التحتية من خلال تطوير البنية التحتية الخضراء وكذا تحسين النقل والمواصلات.

اما عن مجال الطاقات المتجددة فنجد ان ألمانيا تعد من الدول الرائدة عالميا في مجال الطاقات المتجددة، حيث انها تمتلك استراتيجية واضحة لتعزيز استخدام الطاقات النظيفة، اما الجزائر فهي تمتلك امكانيات هائلة في مجال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) حيث تسعى لتنويع مصادر الطاقة وكذا الاعتماد على الطاقات النظيفة مع العمل على تشجيع الاستثمارات في هذه القطاعات.

اما عن مصر، فتسعى الى القيام بجهود في مجال الطاقة المتجددة وذلك بتنفيذ استراتيجية طاقة متجددة تهدف الى زيادة صحة الطاقة المتجددة في الخليط الطاقوي وكذا تشجيع الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة لتطوير المشاريع البيئية.

وفي مجال المياه فتعتبر المانيا سباقة في هذا المجال فهي تسعى الى حماية البيئة المائية، حيث انها تطبق سياسات صارمة للحفاظ على نوعية المياه، وتعمل كذلك على تشجيع التقنيات البيئية المتقدمة لمعالجة المياه وتحسين ادارة الموارد المائية.

اما الجزائر فتولي اهتماما كبيرا لقطاع المياه، حيث تعمل على تحسين ادارة الموارد المائية وتوفير المياه النقية للسكان، وتطبق الجزائر سياسات صارمة لحماية الموارد المائية وتعزيز الاستدامة واستعمال المياه وكذا التقليل من الهدر والتلوث.

وفيما يخص مصر فهي تواجه تحديات كبيرة في مجال المياه نظرا لندرة الموارد المائية وتعمل على تطوير الاستراتيجيات لإدارة المياه بكفاءة وتسعى الى تحسين جودة المياه وتوفيرها للمواطنين.

اما عن مجال تدوير النفايات فنجد ان التشريعات الالمانية تتضمن تحديد اهداف لزيادة نسبة اعادة تدوير وتقليل كمية النفايات المنزلية المتجهة الى المكبات. كما تقوم الحكومة الألمانية بتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين بنية التحويل والتدوير وتعزيز الابتكار. وهي متميزة في هذا المجال ومتقدمة فيه.

وتعمل الجزائر على تنفيذ برامج ومشاريع لتحسين ادارة النفايات وتعزيز عمليات التدوير والفرز وكذلك مصر فهما تبذلان مجهودات في هذا المجال.

ومما سبق يمكن القول بأن هناك نقاط تتشابه فيها الدول الثلاث حيث انها تركز كلها على الاستدامة البيئية وتولي اهتماما كبيرا بها كذلك كل منها تعمل على تعزيز استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة وكذا الحد من الانبعاثات الضارة.

بالإضافة الى انها تسعى الى تعزيز الابتكار وتشجع استخدام التكنولوجيا النظيفة في مختلف القطاعات من اجل تعزيز النمو المستدام.

اما عن اهم النقاط التي تختلف فيها فنجد السياق الاقتصادي والاجتماعي حيث ان كل دولة مختلفة عن الاخرى في طبيعة اقتصادها وهياكلها الاجتماعية مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الاخضر وتحقيق الاستدامة.

كذلك تختلف في التكنولوجيا والبنية التحتية حيث ان قدرة كل دولة على تبني التكنولوجيا النظيفة وتطوير البنية التحتية الخضراء بناءا على مستوى التطور التكنولوجي لكل دولة وكذلك الاستثمارات المتاحة.

بالإضافة الى ما سبق، الاختلاف في السياسات الحكومية لكل دولة فيما يتعلق بتعزيز الاقتصاد الاخضر وتحقيق الاستدامة بسبب التحديات التي تعاني منها كل دولة وكذلك توفر الامكانيات اللازمة، مما ينتج عنه وجود فرق في نسبة تقدم هاته الدول نحو تطبيق وتبني الاقتصاد الاخضر وكذا نسبة تحقيقها للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تقييم أثر المشاريع الخضراء على الجزائر

يعد تحقيق التنمية المستدامة من منطلق الاقتصاد الأخضر رهان كبيرا، لكنه ممكن وغير مستحيل. وسينعكس على الجزائر بالإيجاب، وحيث ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر، ويشجع البلد القيام بإنتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للإنتقال الطاقي الذي يكتسي أهمية قصوى. [1] وتعتبر الخطة الخماسية الجديدة للنمو وتشجيع الإستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة. فلقد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط السكنات الحضارية بالشبكة العمومية للمياه الشروب والشبكة العمومية للتطهير، وثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 وحدة والذي من شأنه ان يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل الى 1.2 مليار متر مكعب سنويا، وقد بلغ حجم المياه العامة المطهرة والموجهة للإستخدام الفلاحي 600 مليون متر مكعب سنة 2011 حيث لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999.

[1] سعودة حمامة، الطيب ابن عون، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البديل الاقتصادي، ص 42.

يعد تحسين المناخ من الأعمال الهامة وأخذ الإقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في إطار القانون الجديد للإستثمارات قيد التحضير:

- نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظام تعليمي وطني يدمج الحاجيات الجديدة ونظام التكوين المهني موجه نحو المزيد من التخصصات في فروع الاقتصاد الأخضر.
- انتاج صناعي مندرج في إطار مقاربة ترابية.

ويتسم نشاط جمع وتدوير النفايات في غالبيته بكونه نشاط غير مهيكل وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم جد محدودة، لقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع إحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة من المتوقع ان تحدث سنويا 10,000 منصب للعمل في المجال الاخضر خلال الفترة 2012-2014.

ان استراتيجية تحلية المياه لإمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية توفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهذا يؤمن جزء كبير من تعبئة لمياه الشرب أكثر من 25% وتحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحه لأغراض الري.

ان عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بحوالي 33,000 طن/السنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية وكذلك انقذت اكثر من 7 ملايين م^3، ويعد توفير المياه الصالحة للشرب لحوالي 4 ملايين نسمة في اقليم خمسه ولايات جيجل، قسنطينة، ام البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400 هكتار يوزعه على سهول التلاغمة، رميلة، اولاد فاضل، والشمرة، باتنة وعين توته، وما نراه من ظهور لصناعة صديقة للبيئة مع التركيز على عمليات التصنيع الأقل تلوثا واستهلاك الموارد الطبيعية، تحسين الانتاجية والتنافسية للمؤسسات الجزائرية في إطار احترام متطلبات البيئة، عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في مشروع المركز الهجين للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل، وتبرز أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الآثار المرتقبة على جميع الميادين الاقتصادية والتي ترافق تجسيد المشاريع عبر كامل التراب الوطني والتي نذكر منها على سبيل المثال: [1]

- خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقداره 900 مليار طن.
- تطوير صناعات محلية لتجهيزات الطاقات العاملة في صناعة المركبات الضرورية للمحطات المرتقب إنجازها.
- اكتساب ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقات المتجددة يمكن توضيح أهداف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة في أفق 2030.

[1] سعودة حمامة، الطيب ابن عون، نفس المرجع السابق، ص 42-46.

- إنتاج 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط للسوق الوطنية أي ما يقدر بـ 22 بالمئة من مجموع الإنتاج الكهربائي.
- تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء: الطاقة الشمية الحرارية والضوئية 37% والطاقة الحرارية 03% وستنتقل حصة الطاقة المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 02% سنة 2011 إلى 05% سنة 2015 14% سنة 2020 و40% سنة 2030.
- خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشرة وغير مباشرة.
- اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.
- يوفر سد بني هارون 180 ميغاواط من الكهرباء.
- فتح السد الباب أمام نشاطات كثيرة ومنها الصيد المتعدد للأسماك.

ومن خلال محاولة إظهار المشاريع الخضراء التي تبنتها الجزائر سعيا منها للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية وإحداث تنوع اقتصادي يظهر لنا جليا أنها عبارة عن مشاريع ضعيفة بإستثناء سد بني هارون الذي يعتبر إنجازا ضخما. فمساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يعتبر ضعيف جدا ولا يكاد يذكر، فهي لم تحدث أي تغيير يذكر على بينة الاقتصاد الجزائري ولم تساهم في إحداث أي تنوع اقتصادي لأنه ولا يزال منذ الاستقلال يعتمد على قطاع المحروقات الذي يعتبر مصدر الدخل الأساسي في الدولة الجزائرية، كما أنها لم تعزز عملية التنمية إلا بقدر ضعيف جدا فهي لم تساهم في استحداث مناصب شغل وهذا يخص الجانب الاجتماعي، ولم تقلل من التلوث إلا بنسبة قليلة وهذا يخص الجانب البيئي فالجزائر لا تزال تعاني من التلوث فقد احتلت المرتبة 84 عالميا في مؤشر الأداء البيئي (2020 من بين 184 دولة، أنها في الجانب الاقتصادي لم يكن لها أي أثر يذكر لأنها لم تساهم في النمو الاقتصادي للبلاد).[1]

[1] آسية حبيب، أحمد حنيش، **أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 5، أوت 2021، ص 312-317.

الخلاصة

وفي الأخير يمكن القول بأن تجربة الجزائر في تطبيق الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة تعكس جهودا ملحوظة من خلال ما قامت به الحكومة الجزائرية من برامج ومشاريع لتعزيز الاقتصاد الأخضر، كما تبنت الجزائر سياسات تشجع على التنويع الاقتصادي واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، مع ذلك تظهر بعض التحديات التي تواجه الجزائر مثل نقص التكنولوجيا والابتكار وكذا التحديات الاقتصادية التي تعيق الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الأخضر، كما تحتاج الجزائر الى تعزيز بنيتها التحتية وتحسين الكفاءة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

ان ضرورة وحتمية التحول للاقتصاد الاخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها خاصة الأساسية، دون حدوث المزيد من المشكلات البيئية التي تفاقمت بظهور الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على المصادر الأحفورية والملوثة في تحقيق التنمية المستدامة ولأن الاقتصاد الأخضر يعد فرصة للدول لتحقيق أمنها الغذائي والطاقوي، وكذا اهتمامه واعتماده على مجالات تكون مصادرها مستديمة ومتجددة.

ومن خلال العرض السابق لدراستنا التي قمنا بها تبين لنا جليا ان استراتيجية الانتقال للاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة يكمن في إدراج القضايا البيئية، وجميع الانشطة الحالية، وإطلاق المشاريع الخضراء المستقبلية، سوف يؤدي الى خفض اثار الاقتصاد التقليدي، كما يؤدي الى مضاعفة الأنشطة وايجاد فرص العمل وتحسين الدخل، مما يؤدي الى الحد من الفقر، وتعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي الوصول الى تنوع اقتصادي مستدام. والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الحقيقي.

النتائج واختبار صحة الفرضيات

- ان الاقتصاد الاخضر يعمل على ترشيد استنزاف وهدر الموارد الطبيعية وادارتها بما يحافظ على البيئة واستدامتها فهو من اهم الادوات لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما يؤكد صحة الفرضية القائلة "ان الاقتصاد الاخضر هو طريق لتحقيق التنمية المستدامة".
- الجزائر عملت على وضع سياسات خاصه بها وبرامج ومشاريع حتى ترسي قواعد الاقتصاد الاخضر لتحقق التنمية المستدامة وهو ما يؤكد صحة الفرضية القائلة "حاولت الجزائر وضع مجموعة من السياسات تبلورت في برامج ومشاريع لإرساء قواعد الاقتصاد الاخضر".
- رغم البرامج الاقتصادية الضخمة للجزائر الا ان تقدمها يبقى ضعيف ومرهون بالتبعية للجباية البترولية التي تتعرض لتقلبات اسعار الاسواق الدولية والصدمات النفطية بالإضافة الى محدودية البرامج وعدم وضوحها مقارنة مع الدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا بهذا المجال، وهذا ما يؤكد خطأ الفرضية القائلة " استطاعت الجزائر تجسيد كل المشاريع والبرامج المسطرة من طرف الحكومة ".
- خيار التحول الى الاقتصاد الاخضر ليس امرا سهل لأنه يتعرض الى عدة عقبات.

- الاقتصاد الاخضر هو حل من بين الحلول وليس الحل النهائي كونه يعمل على توفير الموارد المستدامة للدول، ويبقى مكلفا ماديا مقارنة بالاقتصاد الاحفوري خاصة إذا كان التخطيط له غير محكم.
- يعتبر الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة النفطية من التحديات الانمائية التي تواجه الجزائر حتى تنتقل الى الاقتصاد الأخضر.
- العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل فلا يمكن تحقيق الاخيرة الا من خلال حماية البيئة التي تعتبر جزءا ضروريا وهاما من ابعاد التنمية المستدامة.

التوصيات

ان التوجه الى الاقتصاد الاخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال الناجح اليه وعليه الجزائر كغيرها من الدول تحتاج الى وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية وقادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في تحقيق التنمية المحلية ويمكن ان تشمل بعض هذه التدابير السياسية على ما يلي:

- وضع أطر رقابية فعالة تزيل الحواجز التي تعترضه وتشجع الانشطة الاقتصادية الخضراء.
- التقليل من التعبئة الاحفورية باستخدام الطاقات المتجددة وتطوير النجاعة الطاقية واستهلاك أحسن مع تلبية الاحتياجات الطاقية الملحة وتشجيع استخدام التكنولوجيات النظيفة.
- التشجيع على الاستثمار الاجنبي والمحلي وكذا ادماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البرامج الحكومية في عملية تعزيز الاقتصاد الأخضر.
- دعم الاسعار التي تشجع تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية.

الكتب

1. فاطمة بكدي، **الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق**، مركز الكتاب الأكاديمي، 10 جوان 2019.
2. فؤاد عبد المنعم الدكري، **التنمية السياحية في مصر والعلم العربي**، عالم الكتب للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، مصر سنة 2004.
3. مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن 2017.

المقالات

1. أسامة معمري، أنور عبيدة، محمد الدينوري سالمي، **نحو الاستفادة من التجارب الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 5، 2018، جامعة الوادي.
2. أسماء زينات، **نحو تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر واقع وأفاق**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 2، العدد 1، 2023.
3. آسية حبيب وأحمد حنيش، **أهمية تبني الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد2، 15 أوت 2021.
4. السيد محمود البحري، محمد عامر الشهري، **تمويل مدارس التعليم العام بمنطقة عسير في ضوء لاقتصاد الأخضر "بدائل مقترحة"**، مجلة الدراسات التربوية والاساسية "كلية التربية" جامعة دمنهور، المجلد 15، العدد 4، الجزء 5، 2023.
5. إلياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية ولاقتصادية والبيئية**، مجلة الدفاع اللبناني، العدد78، أكتوبر 2011.
6. تامر أبوبكر، **مستقبل الطاقة في مصر**، اتحاد الصناعات المصرية، 2014.
7. جمال المتولي جمعة، **أبعاد التنمية**، مجلة الأهرام اليومي، العدد 49202، 22 أوت 2021.
8. حسام الدين نجاتي، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، مجلة معهد التخطيط القومي، العدد 251، فيفري 2014.
9. حليمة زيتون، **الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 02، جويلية 2023، ص 112.
10. حميدة بوداود، **الاقتصاد الأخضر كنموذج لدعم أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة لتجربة الانتقال الطاقوي في الجزائر**، مجلة معارف، العدد2، المجلد17، 2022/12/31.
11. خليفة أحلام، **فرص وتحديات الجزائر لإرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد 1، المجلد 2، 2023/01/23.
12. دنية مرسلي، سامية عضين، **الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تجارب عالمية ناجحة**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد01، المجلد 02، 2023/01/22.
13. ربيع بلابلية، خديجة عزوزي، **جهود الجزائر لإرساء دعائم الاقتصاد الأخضر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 22، العدد 1، جوان 2021.
14. رجالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة**، مجلة المعارف، العدد 17، سنة 2014.
15. رقية حدادو، **التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة القريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد2.
16. رياض ابن جليلي، **حساب فجوة الأهداف الانتمائية الالفية**، مجلة جسر التنمية، العدد65، 2007.
17. زنيزن حليمة، **الاقتصاد الأخضر كتوجه استراتيجي لدعم التحول الاقتصادي والايكولوجي في الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2، المجلد 13، 2023/07/27.

18. ساسي زغباط، رفيقة بوقريقة، **الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–** مجلة المالية والأسوا، المجلد 7، العدد3.

19. سعودة حمامة، الطيب ابن عون، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، أكتوبر 2020.

20. سمية عمراوي، جمعة خير الدين، محمد كعواش، **توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج المؤسسات الخضراء"**، مجلة نجلة للاقتصاد والتجارة، العدد4.

21. صبري ساندي، أبو السعد، مارينا ماهر عبد المسيح وآخرون، **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول، دراسة حالة مصر 2**، المركز الديمقراطي، جويلية 2017.

22. عباس مفرج الفحل، **التنمية المستدامة أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها**، مجلة دراسات البصرة، العدد 48، المجلد 18، جوان 2023.

23. علي باحمد، سعيد باحمد، **المجتمع المدني ودوره في حماية البيئة في الجزائر، جمعيات حماية البيئة النموذج**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد 9، 2020/06/16.

24. علي سعيدو، **حتمية التوجه للاقتصاد الأخضر كآلية عملية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 2، ديسمبر 2022.

25. عيسى معزوري، جهاد عثمان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أو تكامل**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد1، ديسمبر 2018.

26. فاطمة الزهراء مهدير، دليلة تيتام، **متطلبات النحو نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق، دراسة مجموعة من التجارب الرائدة**، المحلية الجزائرية للأداء الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2022.

27. فاطمة بن يوب، فتيحة بوهرين، سليمة طبابيبة، **إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقات المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019.

28. قماري نضرة، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد2، المجلد 1، 01 جوان 2016.

29. ماجدة أبوزنط وعثمان غنيم، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد1، الجامعة الأردنية 2009.

30. مجاهد حازم، السيد حلمي عطوة، **دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة**. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. جامعة المنصورة (70)، 2019.

31. محمد توفيق مزيان، أمينة بديار، **أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارة، المجلد 06، العدد 01، جامعة مستغانم والمركز الجامعي بوهران.

32. مختار عبد الهادي، **الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 9، جوان 2017.

33. مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة، مفهومها– ابعادها– مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

34. منصور قسوم، جزيرة معيزي، **التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة في ضوء تجارب دولية رائدة**. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2021.

35. نجوى يوسف، وآخرون، **الاقتصاد الأخضر المفهوم ومتطلبات التعليم**، مجلة العلوم التربوية، 2014.

36. نهاية القاسم، **الاستثمار الأخضر لمستقبل مستدام بالعقبة**، الانباط، 2019/01/26.

37. هاني سويلم، **استراتيجية التنمية، رؤية مصر 2030 بعيون من الخارج**، جريدة الجمهورية، 2016/03/05.

38. وهيبة قحام، سمير شرقوق، **الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات وخلق فرص العمل، مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2016.

39. يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، **الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، ديسمبر 2017.

40. مؤشر الآداء البيئي. 2020. **المقاييس العالمية البيئية. ترتيب آداء الدول بشأن قضايا الاستدامة.** تم الاسترداد من https://epi.yale.edu.

41. تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، 2015.

المذكرات

1. حسام محمد أبو عليان، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة**، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2017.
2. حسينة عنصر، خيرة بوقادير، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، (مذكرة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية)، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، 2022/2021.
3. زرنوع ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) 2005-2006.
4. سليمان كعوان، **دور الطاقات البديلة في تحقيق التنمية المستدامة**، (أطروحة الدكتوراه) تخصص اقتصاد بيئة، جامعة عنابة، الجزائر، سنة 2016.
5. نذير غانية، **استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة: دراسة حالة بعض الاقتصادات**، (أطروحة دكتوراه)، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2016.

المداخلات

1. الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، **دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر**، (الملتقى الدولي: سياسات الأقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة). جامعة الجزائر، الجزائر 2014.
2. حدة فروحات، هزة بن قرينة، **تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع المالية في الجزارد**، دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية 2014.
3. حسيبة شتحونه، بغداد بنين، **تطور مؤشرات النمو الأخضر في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1990-2015)**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول حول الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة خنشلة، معهد العلوم الاقتصادية، 2-3 ماي 2018.
4. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، (ورقة عمل ألقيت في المؤتمر العملي الدولي حول التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، أفريل 2008 بجامعة سطيف.
5. فؤاد الصباغ، **المؤتمر الدولي الأول للإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**، المنعقد يومي 25 و26 أكتوبر 2021 على منصة الزوم الافتراضية تحت رعاية الاتحاد الأمريكي الدولي للتعلم.
6. محمد عبد القادر الفقهي، **يوم البيئة الإقليمي**، 24 أبريل 2014.
7. **استراتيجية التنمية المستدامة**، رؤية مصر 2030 (أهداف ومؤشرات) مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية.

1- Emerson, W., & Esty, S. (2020). Environmental Performance Index 2020"EPI report 2020", Global metrics for the environment: ranking country performance on sustainability issues. Environmental Performance Index.
2- Frank, R. (2020). Growth index 2020" GGGI TECHNICAL REPORT NO. 16"-Measuring performance in achieving SDG targets. Global Green Economy Index, Seattle.
3- CDER-Plan diction stratégique de l'épse à l'horaison 2020.

الفهارس
والمختصرات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	-
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	III-IV
المقدمة	أ- هـ
الفصل الأول **الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**	1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر وأبعاده	3
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وتطوره	3
المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الأخضر	7
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء في الاقتصاد الأخضر	9
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	14
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	14
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	17
المطلب الثالث: استراتيجيات دمج الاقتصاد الأخضر في سياسات التنمية المستدامة	20
الفصل الثاني **دراسة حالة الجزائر في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**	25
تمهيد الفصل الثاني	26
المبحث الأول: تحليل الوضع الراهن للاقتصاد الأخضر في الجزائر	27
المطلب الأول: السياسات الوطنية المتبعة لتعزيز الاقتصاد الأخضر	27
المطلب الثاني: البرامج والمشاريع التنموية لتعزيز الاقتصاد الاخضر في الجزائر	32
المطلب الثالث: التحديات والفرص أمام تطوير الاقتصاد الأخضر في الجزائر	40
المبحث الثاني: استراتيجيات وآليات تعزيز التنمية المستدامة عبر الاقتصاد الأخضر في الجزائر	43
المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	43
المطلب الثاني: تجارب عربية ودولية في الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة	45
المطلب الثالث: تقييم أثر المشاريع الخضراء على الجزائر	52
الخاتمة	56
قائمة المراجع	59
الفهرس	63

فهرس الجداول

الرقم		الصفحة
1	الدول العشرة الأولى في التصنيف العالمي لمؤشر الأداء البيئي (EPI)	11
2	التصنيف العالمي لمؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي 2020 (GGEI)	12
3	افاق برنامج الطاقات المتجددة	34
4	البرنامج الوطني من أجل تطوير الطاقة الشمسية والهوائية 2011-2030	34
5	توزيع البرامج حسب قطاعات التكنولوجيا 2015-2030	36

فهرس الأشكال

الرقم		الصفحة
1	مميزات الاقتصاد الأخضر	5
2	أهداف الاقتصاد الأخضر	7
3	أبعاد الاقتصاد الأخضر	9
4	الفئات المعتمدة في تقييم مؤشر الآداء البيئي 2020	10
5	مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي 2020 (GGEI)	12
6	مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر	13
7	العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة	20
8	آليات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة	23